النظام العالمي الحديث *

(ايمانويل والرستين) (الحلقة الثانية)

قراءة الفضل شلق

أزمة القرن السابع عشر

تفيدنا بحوث المؤرخين حول اتجاهات الأسعار في أوروبا بين الحربين العالميتين وحول الدورات الاقتصادية الطويلة (على مدى 250 سنة مثلاً) ـ كما بلورها فرنسوا سيميان ـ في صياغة نظرية مقبولة لتطور أوروبا الحديثة في الفترة المبكرة: هناك توسع في القرن السادس عشر وضمور أو ركود أو أزمة في القرن السابع عشر. هناك خلافات حول الحد الفاصل بين المرحلتين، وحول طبيعة التغييرات الحاصلة، وحول التنوعات الإقليمية، وحول الأسباب والنتائج، لكن التعميم يبقى صامداً (ص3). ويبدو القرن السابع عشر مضافاً إليه جزء في القرن السادس عشر، معدوم الطابع الخاص إذ يقع بين عصر النهضة والإصلاح الديني من جهة وعصر الأنوار والثورة من جهة أخرى، فكأنه فترة انتقالية بين مرحلتين. وهناك شكوك من ناحية أخرى حول ما إذا كانت هناك دورات طويلة في الاقتصاد (ص3).

إن الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر والثورة الزراعية في

(*) Wallerstein, Immanuel: The Modern World System II; Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy, 1600-1750. Academie Press, San Diego California, 1974.

نشرت الحلقة الأولى في مجلة الاجتهاد، العدد 37، سنة 1997، ص ص 171 ـ 222.

الألف الثامن قبل الميلاد، نقطتان فاصلتان في التطور التاريخي. والمرحلة الواقعة بين 1500 و1750 هي مرحلة ركود في التطور التكنولوجي وهي مرحلةٌ انتقالية نحو الرأسمالية (ص5). وبالنسبة لجماعة أخرى من الدارسين ليست الثورة الصناعية هي النقطة الفاصلة (ص6) بل هو التوسع الأوروبي بمعنى ولادة السوق العالمية، وظهور الرأسمالية في القرن السادس عشر الطويل. وهناك جماعة أخرى تعتبر منتصف القرن السابع عشر نقطة التحول الفاصلة، أي حلقة الوصل بين مرحلة الثورة الصناعية والثورة الفرنسية من جهة والقرن السادس عشر الطويل من جهة أخرى (ص6). فالقرن السابع عشر شهد تحولات نوعية أهمها: فهم العالم رياضياً أو إحصائياً.

إذن هناك ثلاثة تواريخ مقترحة لنقطة الفصل:

- 1800 لمن يركزون على أهمية الثورة الصناعية.

- 1650 لمن يركزون على أهمية ظهور الدول الرأسمالية (بريطانيا والأراضي المنخفضة) أو ظهور الأفكار الحديثة (ديكارت، ليبنتز، سبينوزا، نيوتن، لوك).

- 1500 لمن يركزون على أهمية ظهور النظام الرأسمالي العالمي.

فالتعبير «أزمة» يجب أن لا يستهان به على أنه رديف تحول دوري؛ بل يجب أن يكون تعبيراً لا عن تحولات حديثة Conjuncture بل عن منعطف في تحول البنى على المدى الطويل. إن أزمة القرن السابع عشر تعني مرحلة الانتقال من الفيودالية إلى الرأسمالية، وهذا الأمر يستدعي تحديد الرأسمالية كنظام اجتماعي وكنمط إنتاج وكحضارة أيضاً. إن الفكرة الأساسية لهذا الكتاب هي أن النظام العالمي الحديث أخذ شكل الاقتصاد العالمي الرأسمالي (ص7) في أوروبا في القرن السابع عشر الطويل تحول النظام الفيودالي الأوروبي إلى نظام مختلف نوعياً (ص8).

ومنذ ذلك الوقت: أ) توسع الاقتصاد العالمي ليشمل كل الكرة الأرضية؛ ب) شهد دورات نمطية للتوسع والانكماش وتغيرات للأدوار

الاقتصادية لمناطق جغرافية مختلفة (هبوط وصعود دول مركز، ودول طرفية وشبه طرفية)؛ ج) شهد عملية تحول شاملة وطويلة الأمد في النواحي التقنية والصناعية، وظهور البروليتاريا، إضافة إلى تنامي المقاومة السياسية للنظام نفسه ـ وهذه التحولات ما تزال مستمرة.

من هذا المنظار يبدو أن فترة 1600 ـ 1750 هي بالدرجة الأولى مثل على النمط الدوري للتوسع والانكماش. فمن الناحية الجغرافية، لم تشهد الحدود المولودة حوالي العام 1500 تغييراً يذكر حتى عام 1750 كما أن السيرورات الشاملة والطويلة الأمد لم تشهد قفزة نوعية في الفترة ما بين 1600 و1750. وفرضيتنا هي أن هناك تواصلاً جوهرياً بين القرنين السادس عشر والسابع عشر. وعلى الرغم من بقاء الحدود للاقتصاد العالمي دون تغيير بين 1500 و1750، فإن هناك فرقاً بين فترتي 1500 ـ 1650 و1600 ـ 1750، والتداخل هنا مقصود.

والأمر ليس سهلاً إذ يتطلب دراسة المؤشرات الاقتصادية وإنشاء خرائط للتجارة لكل فترة مؤلفة من 25 عاماً. وإذا كانت فرضيتنا صحيحة، فإن على هذه الخرائط أن تثبت أن التجارة الأوروبية تعاملت بالمواد المعيشية الأساسية لا المواد الترفيهية وحسب: بين أوروبا الشرقية من جهة وروسيا والبلقان التركي من جهة أخرى، كما بين المتوسط الإسلامي والمتوسط المسيحي. وقد تضمنت هذه الحدود القارة الأميركية دون إفريقيا وآسيا. وهذا مع العلم أن المعطيات الكمية قليلة وناقصة الشمولية (ص8). هكذا ننظر إلى القرن السابع عشر الطويل كمرحلة أزمة أو تراجع نسبي أو نمو بطيء (ص9).

القرن السابع عشر

إن ما يميز مراحل التوسع والانكماش الزراعيين في أوروبا منذ الكارولينجيين هو ارتفاع وهبوط أسعار الحبوب بالمقارنة مع البضائع الأخرى والأجور. وقد جرى تحول في التجارة بين أوروبا الغربية والشرقية، إذ ازداد إنتاج المواد الغذائية في غرب وجنوب أوروبا، بحيث صارت أوروبا الغربية

مكتفيةً بالحبوب (ص7). ورغم تزايد الإنتاج الزراعي بقي سوء التغذية منتشراً وكانت المجاعة متفشية. فهناك تناقض دائم بين الإنتاج والتوزيع من جهة ومتطلبات السكان من جهة أخرى (ص13). وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي للزراعة، تراجع دور طبقة الفلاحين (ص14). والصناعة لحقت بالزراعة إذ فقدت زخمها (ص15). وتنامى ظهور الصناعة الريفية بسبب جاذبيتها للعاملين الزراعيين العاطلين عن العمل. إن الرديف المقابل لتراجع أسعار الحبوب هو ازدياد الأجور الفعلية (ص16). وبقيت آسيا وإفريقيا خارج الاقتصاد العالمي، واستمرت أميركا على أطرافه. وأدى النقص في العملة المتداولة إلى تراجع متقابل في عمليات التسليف. وظهرت موجة من العملة المزيفة التي شكلت وباءَ القرن (ص17). وبقي عدد السكان ثابتاً.

وبالإمكان اعتبار القرن السابع عشر بالنسبة للمرحلة السابقة (1450 أو 1500 أو 1650) كما بالنسبة للمرحلة اللاحقة (التالية للعام 1750) مرحلة توقف وإعادة ترتيب للأوضاع وتأمل: لكن لا يبدو أن في الأمر أزمة، وذلك لأن انكماش القرن السابع عشر حدث داخل اقتصاد عالمي رأسمالي فعال ومستمر في وظائفه (ص18). كانت الشرائح الرأسمالية في القرن السابع عشر خليطاً يفتقد إلى الانسجام في تشكيلته الطبقية. ولم تصبح الرأسمالية بعد طبقةً واعيةً تماماً لذاتها ومتأكدة من حقها في الحكم والتسلط والربح. لكنها كانت قادرةً على جني قدر كبير من الأرباح وعلى مواجهة الصعوبات. وكانت الفروقات تؤدي إلى اختلالات متزايدة داخل النظام (ص19). كان القرن السابع عشر قرناً أسود بالنسبة لإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، ورمادياً بالنسبة لفرنسا، وذهبياً بالنسبة لهولندا، وفضياً على الأقل بالنسبة لإنجلترا (ص20).

هل يمكن أن يكون التضخم شكلاً من أشكال التراجع النسبي عندما يكون هناك تراجع في الاقتصاد العالمي؟ إن البلدان الأعلى تقدماً اقتصادياً مثل إنجلترا وهولندا تستطيع المقاومة لفترة أطول. أما البلدان المنتجة للمواد الأولية ـ كما في حوض البلطيق المنتج للحبوب ـ فقد كانت عاجزةً تماماً عن الدفاع عن نفسها (ص21). يمكن الاستخلاص من مختلف الدراسات أن

كلاً من الفترتين 1300 ـ 1350 و1600 ـ 1650 كانت نهاية فترة التوسع الاقتصادي. ولم يكن الأمر مقتصراً على التضخم بمعنى ارتفاع الأسعار بشكل عام، بل أصيب التوسع في المنتجات المادية؛ خاصة المساحات المزروعة ومستوى الإنتاجية. وتراجع التزايد السكاني الذي يتبع عادة ازدياد الإنتاج الغذائي؛ كما تراجع توسع كمية العملة المتداولة وأعداد رجال الأعمال. وكانت أسباب توقف التوسع في القرنين الرابع عشر والسابع عشر متشابهة؛ إلا أنها قادت في الحالة الأولى إلى سقوط وإلى أزمة في البنى الاجتماعية للفيودالية الأوروبية، في حين قادت (ص25) إلى التركيز والتدعيم وإعادة التنظيم في الحالة الثانية؛ فقد كان توسع الاقتصاد العالمي الرأسمالي هو الحل الوحيد المتاح. تصاعدت قوة الدولة في دول المركز وشبه الأطراف في القرن السابع عشر؛ كذلك انتشر إطار الميركنتيلية. وكانت المرونة هي ما يمنع الانكماشات من التطور إلى أزمات. والسمة الثانية هي الاستمرارية في النشاط الاقتصادي... وتراكم التحسينات الصغرى (ص26). هناك سيرورة رأسمالية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر جعلت الطفرة الصناعية ممكنة، وكان استقرار الأسعار عنصراً هاماً في هذه السيرورة. وبعكس ما قاله إنجلز، لم تزْدد الطبقة العاملة فقراً مع تقدم التصنيع: فقد ازداد الفقر في المناطق التي تخلو من الصناعة (ص28). فالثورة الصناعية كان معناها ارتفاع مستوى معيشة الطبقات العاملة. وعانت الفيودالية أزمةً رغم ازدياد المداخيل (ص29). لقد أضعَفت الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية طبقة النبلاء بحيث صار الفلاحون أكثر قدرةً على اقتطاع قدر أكبر من الفائض بين 1250 و1500. وكان هذا الأمر صحيحاً في كل أوروبا شرقاً وغرباً.

وكان حلول النمط الرأسمالي مكان النمط الفيودالي ردة فعل لأسياد الأرض، كان سعياً اجتماعياً سياسياً قامت به الشرائح الحاكمة للحفاظ على امتيازاتها والاحتفاظ بنصيبها من الفائض حتى ولو تطلّب ذلك إعادة تنظيم الاقتصاد وتغيير التراتبية المألوفة. ولم يكن الأمر مجرد حفاظ على التراتبية، بل ازدادت حدة الفوارق (ص31). كانت الرأسمالية حلاً لأزمة الفيودالية... علماً بأنه كانت هناك حلولٌ أخرى حاولتها الفيودالية مثل توسيع نطاق الملكية

المطلقة من أجل إبقاء الفلاحين وردهم إلى دورهم الاجتماعي التقليدي، رغم المكاسب التي حققوها (ص32). يتضح مما سبق أن الملكيات المطلقة لم تكن كلها دولاً قوية، كما أن الدول القوية لم تكن جميعها ملكيات مطلقة. إن الدول الأقوى في القرن السابع عشر هي التي كانت مسيطرةً اقتصادياً (هولندا أولاً، وإنجلترا في الموقع الثاني، وفرنسا في الموقع الثالث وحسب). إن الثورة الإنجليزية قادت إلى دولة إنجليزية قوية، بينما أدى تأكيد لويس الرابع عشر «أنا الدولة» إلى ضعف نسبي فيها.

لم يكن انكماش القرن السابع عشر أزمة نظام بقدر ما كان مرحلة استتباب وتركيز للقوة. والقرن السادس عشر كان ثورياً لا تضخمياً وحسب؛ كان عصر الإنسانوية والإصلاح الديني. وكان القرن السابع عشر عصر تهدئة. ولم تكن الكلاسيكية والحكم المطلق وصفاً للواقع بقدر ما كانتا برنامج عمل يعيد المبادرة إلى أيدي الشرائح العليا لاستيعاب التغييرات الاجتماعية الجذرية. فقد كان القرن السابع عشر بحثاً وراء الاستقرار (ص33).

الهيمنة الهولندية في الاقتصاد العالمي

صار مركز الاقتصاد العالمي الأوروبي بحلول العام 1600 متموضعاً بثبات في أوروبا الشمالية الغربية (هولندا، لندن وجنوب شرق إنجلترا، وشمال وغرب فرنسا) وكانت مرحلة 1600 ـ 1750 فترة تمتين القواعد لكنها مرحلة بطء في تطور الاقتصاد العالمي؛ مرحلة تسميها كتب التاريخ مرحلة المركنتيلية (ص37). توجد المركنتيلية حيث تكون للدولة سياسات ترتكز على قواعد القومية الاقتصادية التي يكون هاجسها الأول التداول السلعي، إما عن طريق المعادن الثمينة أو بخلق ميزان تجاري (ثنائي أو متعدد الجهات) ويرتبط وجود المركنتيلية بوجود دولة ذات سياسات ترتكز على القومية الاقتصادية الموجهة بالدرجة الأولى إلى التبادل السلعي إما عن طريق المعادن الثمينة أو بواسطة ميزان تجاري (ثنائي أو متعدد الجهات) (ص37). ويعتمد النجاح في المنافسة المركنتيلية على الفعالية الإنتاجية. وقد كانت هولندا أول قوة هيمنت في الاقتصاد العالمي الرأسمالي بعد فشل محاولة شارل الخامس في تحويل

الاقتصاد العالمي إلى امبراطورية عالمية، علماً بأن الهيمنة حالة نادرة لم تمارسها سوى هولندا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وكل منها لفترة وجيزة.. ومعنى الهيمنة هو الفعالية الإنتاجية ليس فقط بالنسبة للأطراف بل بالنسبة لبلدان المراكز الأخرى، وبالتالي التفوق على المراكز الأخرى في القدرة التنافسية. المشكلة بالنسبة للهيمنة هي أنها حالة عابرة وهي تتدرج من الناحية الإنتاجية إلى التجارية المالية (ص38). بلغت الهيمنة الهولندية القمة بين عامي 1625 و1675، وهي قد بدأت في أقدم أشكال الإنتاج الغذائي، في الصيد (صيد الأسماك)، خاصة الـ Herring ثم الأنواع الأخرى؛ وذلك بفضل تقنية جديدة في بناء السفن التي تمتاز بامتداد الطول نسبةً إلى العرض وبقدرة عالية على المناورة والمقاومة في البحار، كما تمتاز بالسرعة وسعة الحمولة. وصارت هناك استخدامات صناعية للأسماك (ص39). كان الإنجليز يمتعضون إذ يرون الهولنديين يصطادون قرب شواطئهم ويتاجرون بمنتجات الأسماك عندهم. وقد سيطر الهولنديون على تجارة البلطيق بالطريقة ذاتها. أظهر الهولنديون أيضاً تفوقاً في الزراعة المكثفة، وضخ تصريف المياه لتجفيف المستنقعات بواسطة طواحين الهواء، وتقدماً كبيراً في استخدام آلات الخشب الميكانيكية (ص40). استخدموا أدوات عمل بسيطة ورخيصة لإنتاج محاصيل ذات إنتاجية عالية (بواسطة السماد والعمل المكثف في مساحات صغيرة)، ومحاصيل صناعية (فواكه، أصبغة، تربية حيوانات). وما جعل المحاصيل الصناعية ممكنة كان استيراد القمح؛ وذلك في وقت كانت أوروبا تتوسع ولا تعير اهتماماً للزراعة المكثفة (ص41). كانت هولندا في الوقت ذاته تحتل الصدارة صناعياً بدءًا من المنسوجات حيث بدأ إنتاج الستائر الجديدة قبل إنجلترا (ص42). جربت إنجلترا الحرب التجارية ضدهم وفشلت. وكانت الصناعة الكبرى الثانية هي بناء السفن التي اعتمدت المكننة (المنشار الميكانيكي الذي تسيره طاحونة الهواء، والرافعات الميكانيكية وغيرها من الأدوات التي توفر استخدام الأيدي العاملة). وكان الخشب يستورد من البلطيق (ص43). وازدهرت كذلك صناعة السكر، ثم صناعة الورق، المنشار الميكانيكي، إنتاج الكتب، صناعة القرميد، والكلس، والتبغ، وصناعة

الجلود، وتخمير البيرة، والكيماويات والذخائر. وكانت البلد الأول الذي أحرز نمواً ذا استمرارية ذاتية إذ حققت اندماجاً إنتاجياً صناعياً زراعياً متكاملاً (ص44). كان 60٪ من الهولنديين سكان مدن في عام 1622. وحدث اندماج هائل لجماعات من الفلمنك والوالون والألمان والبرتغاليين واليهود الألمان والهوغونوت الفرنسيين؛ وكان كل منهم يشعر أنه هولندي حقيقي. ونشأت شرائح واسعة من التجار والحرفيين والبروليتاريين الذين يكثر بينهم النساء والأطفال. وكانت مشاكلهم ذات صدى مُشابه للقرن العشرين (ص45).

سيطرت السفن الهولندية على النقل البحري في العالم في القرن السابع عشر. وقد تضخم حجمها عشر مرات بين 1500 و1700. وبلغت حمولة سفنها 3 أضعاف حمولة السفن الإنجليزية في عام 1670، وفاقت حمولة السفن الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والألمانية مجتمعة.

وكانت شركة الهند الشرقية (VOG) نموذج الشركات التجارية الرأسمالية التي تجمع أعمال المضاربة إلى التثمير إلى الاستعمار (ص46). وقد شكلت هذه الشركة في عام 1602 عقب سقوط انتوارب بيد الأسبان وانتقال السوق الأوروبية إلى أمستردام منذ 1585 لمواجهة ليشبونة التي صارت بوابة أوروبا. استطاع الهولنديون عقب انسداد طريق اللافنت البري (الذي حصل بين 1590 و1630 وليس بين 1450 و1500) وانتقال النقل البحري من الشمال (البحر الأحمر والخليج) إلى الجنوب (رأس الرجاء الصالح) استغلال الفرصة بسبب التقدم التقني؛ فقد حل الشراع المربع مكان المثلث (Lateen) والريح التجارية مكان الموسمية. لكن تجارتهم كانت ما تزال تجارة توابل، أي مواد ترفية، ضيقة السوق. إذ لم يكن في آسيا طلب على المنتجات الأوروبية (ص47).

كان النقاش العام حول تبني واحد من الحلين: إما ضم جزر الهند الشرقية كأطراف إلى العالم الرأسمالي، أو الاستمرار في التجارة التقليدية الخاضعة لتوجيه الدولة Administered؛ إما التجارة الحرة أو الاحتكار؛ إما ربحية الاستغلال أو ربحية المضاربة Speculation، وإما المدى الطويل أو المدى القصير. في البداية تبنى القادة في أمستردام الحل الأول، لكن الحل

الثاني هو الذي انتصر في النهاية ليس في هولندا فقط بل في إنجلترا وفرنسا (ص48).

وظهر الهولنديون في شرقي المتوسط؛ في نفس الوقت الذي ظهروا فيه في المحيط الهندي، وكان ذلك مباشرةً بعد الاتفاق الهولندي ـ الإسباني في 1609 (ص49).

في بداية القرن السابع عشر كان هناك هولنديون وإنجليز وفرنسيون وهانز في شرقي المتوسط؛ لكن الهولنديين تفوقوا بفضل هندسة السفن والتنظيم التجاري لديهم. هيمنوا في تجارة المتوسط. صار اللافنت يستورد سلعاً مادية لا المعادن الثمينة فقط من أوروبا، لكنها بقيت سلعاً ترفية. لم يصبح اللافنت طرفاً للسوق العالمية إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وبقي في القرن السابع عشر والثامن عشر مساحة خارجية (ص50).

في أمريكا كانت شركة الهند الغربية التي أسسها الهولنديون أكثر عدوانية واستخدمت مزيجاً من الدين والتجارة. أسس الهولنديون التجارة المثلثة الزوايا مع إفريقيا (العبيد) ومع أمريكا (قطن، تبغ، سكر بأيد عاملة من الرقيق) وتحملوا أعباء التأسيس الاجتماعية لكن الأرباح الكبرى ذهبت للإنجليز، بعد عام 1670، عندما أصبح هؤلاء متفوقين في الإنتاجية (ص51). كان الهولنديون هم الذين أبعدوا الإسبان في الأمريكتين وأنشأوا ستاراً بحرياً احتمى وراءه الإنجليز والفرنسيون؛ وهم الذين بدأوا زراعة السكر في الأميركتين في البرازيل وانتقلوا بعد أن طُرِدوا منها إلى بربادوس؛ وهم الذين أطلقوا تجارة العبيد الزنوج لتوفير الأيدي العاملة لمزارع السكر، وعندما خسروا المزارع حاولوا الاستمرار في تجارة العبيد؛ وفي عام 1675 خسروا هيمنتهم، حيث أخذت الشركة الملكية الإفريقية الإنجليزية مكانهم (ص52).

كانت المشكلة الأساسية بالنسبة للإنجليز هي أن التجار الهولنديين كان باستطاعتهم بيع السلع البلطيقية في إنجلترا بأسعار أرخص من التجار الإنجليز.

وينبغي عدم الإقلال من عنصر آخر هو التجارة الداخلية عبر الأنهار والأقنية (ص53). بقي المفتاح هو التجارة بين شمال أوروبا وغربها، والأساس هو تفوق هولندا الزراعي ـ الصناعي الذي تحول إلى تفوق تجاري من خلال النقل والتأمين (ص54). السبب الأساسي في تفوق النقل الهولندي هو تدني كلفة إنشاء السفن، واستخدام بحارة أقل؛ وهذا تحول إلى فعالية تجارية بدت آثارها في سعر النقل والتأمين والتكاليف الإدارية (ص55). جاءت الربحية من التنظيم التجاري الذي كان له أثر حلزوني Spiral effect مثل أثر كلفة السفن.

وتطورت تجارة محطات التوزيع (entrepot trade) عقب تطور بناء السفن، الذي كان أيضاً حصيلة الفعالية الصناعية (ص56). إن ميزة الهولنديين في القرن السابع عشر جاءت متدرجة كالتالي: إنتاجية ثم توزيعية ثم مالية. وفي ركود القرن السابع عشر كانت هيمنة هولندا سبباً ونتيجة: كانت نتيجة لأن ميزات هولندا في النقل البحري والتأمين أديا إلى ميزان تجاري لصالحها؛ وكانت سبباً لأن سمعتها المالية جعلت حكومة هولندا أكثر قدرة على الاستدانة بفوائد أقل وعلى اجتذاب رؤوس الأموال (ص57). أمسكت هولندا مفتاح نظام المدفوعات الدولية في أوروبا وصارت مركزاً للمدفوعات المتعددة الجوانب (ص58).

يبدو للبعض أن الدولة الهولندية كانت ضعيفة. وهذا رأي خاطىء لأن هذه الدولة كانت الوحيدة في أوروبا التي تمتلك من القوة الداخلية والخارجية ما يكفي لجعل حاجتها إلى السياسة المركنتيلية حاجة هامشية. لقد اتبعت في السابق سياسات حمائية، حتى في أوج القرن السابع عشر، لكن دور الدولة كان واضحاً (وقوياً) في أمور غير الحماية (ص60). وقد جرى في أواخر القرن السادس عشر تجميع موانىء الصيد الخمسة وتنظيمها في سبيل ضبط النوعية. وأنشئت شركة الهند الشرقية لمواجهة فوضى السوق الحرة والإغراق. وكان إنشاء الشركتين بمثابة تأميم. وقد كانت هولندا مهيمنة وكانت الليبرالية تناسب الاقتصادات المهيمنة جيداً. لكن الأمر لا يدوم (ص61).

أما عن بنية الدولة فقد كانت هناك «جمعية عامة» فيها عضو عن كل إقليم من الأقاليم السبعة (هولندا، جلدرلاند، زيلاند، أوترخت، فريزلند، أوفريجسيل، وجروننجن)، إضافة إلى ذلك مجلس الدولة الذي كان مؤسسة تنفيذية ضعيفة. وكان الأسطول هو المؤسسة العسكرية المفتاح، ولم يكن لها ملك. وكان الإقليم الأهم، هولندا، ذا بنية حكومية معقدة: مجلسه التشريعي مؤلف من 18 عضواً يمثلون المدن إضافة إلى واحد يمثل كل النبلاء. أقرب وظيفة للملك هي المدير Stadholder في كل إقليم، وأمراء أورانج هم في مختلف (لا في كل) الأقاليم.

لا يمكن تخيل بنية أقل إمكانية للفعالية من هذه البنية. لكن النظام كان فعالاً رغم مشاكله. وكانت القلاقل في النذرلاند أقل من بريطانيا وفرنسا. يمكن تفسير الأمر بأن هولندا كانت تدفع 60٪ من تكاليف الدولة، ونصف هذه التكاليف تأتي من مدينة أمستردام وحدها. وكان الإداري الأساسي في هولندا هو محامي الدولة الذي سمي فيما بعد بمثابة رئيس وزراء، والوزراء من كل إقليم (ص62).

وكانت قوة ولاية هولندا، مدينة أمستردام، التي تسيطر على استيراد القمح، هي الأساس. وكانت هي الإسمنت الذي حافظ على تماسك الدولة؛ وكانت السياسة الخارجية تخضع لمصلحة التجارة؛ فهل كان هناك سبب لمركزة الدولة؟ وقد مارست الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ديكتاتورية اجتماعية. وما كانت أرستقراطية أمراء أورانج راغبة بالخروج على الدولة. ولم تكن الطبقات الدنيا تهدد وجودها. فقد دفع الحكام ثمن الاستقرار بواسطة نظام منافع اجتماعية بتمويل جاء معظمه من أموال الكنيسة الكاثوليكية المصادرة (ص63).

وقد عوض نظام المنافع الاجتماعية عن التراجع في الأجور الفعلية في القرن السابع عشر وواكبت القوة في الداخل قوة خارجية، إذ هيمنت الأساطيل الهولندية على البحار (ص64). لكن الهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي لا تستمر.

وكان سبب تراجع هولندا قوتها؛ إذ تحالفت فرنسا وبريطانيا ضدها. فالدولة إذن هي الأداة الأساسية بيد البورجوازية الهولندية لتأمين الهيمنة التي بدأت عندما حققت هولندا تقدمها على صعيد الإنتاج وامتد ذلك إلى التجارة والمال.

وعلى الصعيد الثقافي، تصبح الدولة المهيمنة مركز إشعاع ثقافي نتيجة قدرتها على تلبية الحاجات وامتلاكها القدرة المالية، إضافة إلى أن الليبرالية سياسة تؤدي إلى تقدم ثقافي، في حين يؤدي الغنى إلى ترف متزايد (ص65).

كان الهولنديون في القرن السابع عشر يصدرون تقنيات الزراعة وبناء السفن والصناعة وغيرها وكان ملوك إنجلترا يشجعون حرفيي هولندا على القدوم إلى إنجلترا بين 1669 و1750؛ وكان الهولنديون أذكياء العالم.

وكما كانت هولندا ملاذ الفلاسفة (ديكارت، سبينوزا، لوك) (ص66)، كانت أيضاً ملجأ المضطهدين الهوغونوت الفرنسيين وغيرهم (كومتينيوس، جيريو، بايل) وذلك انطلاقاً من المبدأ التجاري (إمنع أقل ما يمكن، واقبل ما يأتي من كل مكان». وكانت هناك هجرة أدمغة إلى هولندا؛ فهذه ليست ظاهرة جديدة (ص67). لكن التسامح الثقافي له حدود (ص69). إذ اندلعت الفتنة الأرمينية: بين الذين يقولون إن اللطف من الله Grace هو الخلاص وبين أرمينيوس الذي يعتبر أن Grace هو شرط للخلاص. يعبّر هذا الرأي عن الطبقات التجارية العليا الداعية للسلم؛ والرأي الأول يعبّر عن الطبقات الدنيا مدعومين من أمراء حزب الأورانج (ص69). وكان ثمن الهيمنة هو التراجع (ص70).

صراع في المركز ـ المرحلة الأولى 1651 ـ 1689

حدث أول تحد للهيمنة الهولندية عام 1651. وما كان ذلك ممكناً من قبل بسبب انشغال إنجلترا وفرنسا بمشاكلهما الداخلية.

تراجع عدد السكان بين 1650 و1700 (أو توقف النمو السكاني) وذلك

بسبب الحروب والأمراض ونقص التغذية. وأدى إنتاج فائض في الحبوب إلى هبوط أسعارها (ص75).

لقد انتصرت المركنتيلية في القرن السابع عشر وكانت إشكاليتها الأساسية تتعلق بكيفية تقوية الدولة. وقد كانت الطلقة الأولى قانون الملاحقة الإنجليزي في 1651. وقد قادت إليه نهاية حرب الثلاثين عاماً في 1648 التي أدت في نفس الوقت إلى نهاية حرب استقلال هولندا واعتراف إسبانيا نهائياً بها وإعلان الكومونولث الإنجليزي في 1649 ومرحلة تحطم المديريات Stadholderless تبدأ في هولندا عام 1651 (ص76).

في عام 1652 أنشأ الهولنديون محطةً لهم في رأس الرجاء الصالح. ولما كان الهولنديون مهيمنين كان على الإنجليز الخيار بين أن تساعد الدولة التجارة أو أن توضع القيود على التجار الأجانب.. وفي عام 1621 اختاروا الأول بشكل الشركات الموجهة. خَدَمَ ذلك الشركات ولم يخدم البورجوازية ككل. ثم في عام 1651 تحركت الدولة لوضع قيود على المستوردات رغم احتجاج الشركات (ص77). وصدر قانون الملاحة عام 1651 لتقييد الواردات: فالسلع الواردة يجب أن تشحن على ناقلات إنجليزية. وقد رفض الهولنديون هذا القانون وكانت أول المعارك عام 1652 ولم يكن الأسطول الهولندي بحالة جيدة (ص78).

وفي عام 1667 كانت المعركة الثانية التي انتهت بانتصار هولندي وتسوية ربحت فيها إنجلترا أمستردام الجديدة مقابل بعض جزر الهند الشرقية. واعتبر الإنجليز أن منتجات الأراضي التابعة لهولندا (الكتان الألماني مثلاً) هي بمثابة مصنوعات هولندية. وقد كان لدى الإنجليز إعجاب بمهارة الهولنديين. وكان دخول الفرنسيين حلبة الصراع للأسباب نفسها (ص79).

لم تكن الحرب الإنجليزية ـ الهولندية البحرية الثالثة ذات نتيجة حاسمة. خلالها احتل الفرنسيون هولندا فاعتبر «عام الكارثة» لانتهاء الجمهورية الهولندية. لكنه اعتبر في نفس الوقت «عام الأعجوبة» لأن الهولنديين استعادوا

أنفاسهم وأجبروا الفرنسيين في عام 1678 على إلغاء رسوم الحماية المفروضة منذ 1664 (ص80).

إن جذور تنامي قوة الإنجليز والفرنسيين تكمن في التحولات الهامة في القاعدة الاقتصادية. وهناك كثير من البحوث حول الموضوع لا تأخذ الحدود القومية بعين الاعتبار. وفي اعتقادي أن الفرق بين فعالية الإنتاج الزراعي ـ الصناعي في كل من إنجلترا وفرنسا أقل مما يظن. فقد كانت مساحة فرنسا خمسة أضعاف مساحة إنجلترا وضعف مساحة إنجلترا مع سكوتلندا وويلز (ص81).

كانت الزراعة في فرنسا أهم موارد الثروة، كذلك في إنجلترا. وكانت هولندا في الطليعة في مجال تنويع الإنتاج الزراعي. وكانت دول المركز الأخرى مضطرة لتقليدها. وتكثر التعليلات الجدالية حول التجديدات الزراعية في هذا القرن (ص82).

إن البحث في زيادة الإنتاج الزراعي (الحبوب) بالنسبة لعمل الفرد أو بالنسبة لوحدة المساحة المزروعة (ص83). لا يمكن أن يكون جزءًا من صورة مكتملة دون دراسة زراعة الحبوب مع تربية المواشي والمراعي، حيث جرى الاهتمام بأعشاب جديدة Clover, lucerme, hay التي تعلم الإنجليز زراعتها من الهولنديين.

وانتشرت الرعاية دون «بداوة» مع زيادة إنتاجية اللحوم. وفي القرن السابع عشر بدأ الغرب اللحاق بالشرق «على طريق الجنان الاصطناعية» (ص84).

وأدت زيادة الإنتاج إلى التصدير، في إنجلترا خارج الحدود وفي فرنسا داخلياً خارج فرنسا الشمالية. ومن الممكن رسم صورة الإنتاج الزراعي على الشكل التالي: إنجلترا: إنتاج حبوب، تربية حيوانات؛ فرنسا: إنتاج حبوب + إنتاج نبيذ؛ وكان الفرق هو في إجارة الأرض (Land tenure). وقد تطلبت زراعة الماشية تثميراً رأسمالياً أكثر كثافة من النبيذ.

وقد تنوعت في فرنسا وإنجلترا علاقات الأرض على الشكل التالي:

1 ـ سادة الأرض الكبار: نبلاء عادةً، يتلقون مدفوعات ريعية.

2 ـ المزارعون الأغنياء: أحياناً يكونون مستأجرين للأرض (أجراء) يسيطرون على مساحة متوسطة من الأرض ويستخدمون عمالاً.

3 ـ مزارعون صغار، في قطع أرض صغيرة، أحياناً يحتاجون إلى عمل إضافي لتأمين عيشهم.

4 ـ عمال لا يملكون الأرض (ص85).

إن إحدى الظواهر الأساسية للرأسمالية الحديثة هي التنامي البطيء والمستمر للملكيات الكبرى. وقد أدى شراء البورجوازية للعقارات والألقاب النبيلة إلى ازدياد الملكية الغيابية. وقد تطلب الحفاظ على توحد الملكيات الكبيرة خبرةً ودهاءً: ما سُمّي Strict Settlement في إنجلترا، وRentes Constituers (لا Rentes fonciers) في فرنسا. وكان بعض المزارعين الأغنياء والصغار أجراء شرعاً وملاكين بالقوة (فعلاً) (ص86).

إن التمييز بين الأجراء والمالكين لا يقرر التصنيف الاقتصادي والقوة الاقتصادية. وقد قضى ازدياد إيجار الأرض (الريع) والضرائب في النصف الأول من القرن السابع عشر على استقلال المزارعين الصغار (ص87).

وكان تصاعد أعداد المزارعين الأغنياء مع نمو وانتشار الملكيات الكبيرة في إطار رأسمالي يحتاج إلى وسطاء يديرون المنتجين المباشرين سواء أكانوا أجراء أم عمالاً (ص88).

رغم الجدل الدائر يمكننا أن نعتبر أن نظام الأرض والإنتاجية الزراعية في فرنسا الشمالية وإنجلترا بين 1650 و1750 كانا متقاربين، وأن الفروق بينهما كانت هامشية. كلاهما يزيد حصته من الإنتاج العالمي للحبوب للحفاظ على نفس المردود المالي في تلك الفترة من الركود. وكلاهما يعتمد على الحماية الصناعية.

كانت هذه الحماية في إنجلترا أحد أعمدة المركنتيلية الإنجليزية الثلاثة، إلى جانب قانون الملاحة وقانون الذرة (ص90). وكان تركيز الحماية الأساسي حول المنسوجات. وفي صناعة السفن كان التطور أبطأ وكان الهولنديون يجهدون للحفاظ على حجم صناعتهم (ص91). وكان هم الإنجليز والفرنسيين هو إيجاد الفرص للقادرين للعمل فيهما، وكان هم الهولنديين الحفاظ على القوى العاملة لديهم فقد كان الصراع بين بلدان المركز يدور حول تصدير البطالة للآخرين، إذ كانت هناك «أزمة فقر مزمنة» طالت ثلث إلى نصف السكان (ص92).

وقد تدنت الأجور، حتى في هولندا حيث كان العمال يجبرون على أخذ بعض أجورهم عيناً بأسعار مرتفعة. وتراجعت وضعية عمال مناجم الفحم والملح في سكوتلندا إلى وضعية العبيد.

إن معظم المركنتيليين يرغبون في الحفاظ على الأجور متدنيةً ما عدا المستنيرين منهم، فهؤلاء يعتبرون الأجور المتدنية دليل فقر والأجور العالية دليل غنى في المجتمع (ص93). لكن ارتفاع الأجور مع فرض النظام القاسي للعمل هو وسيلة إضافية لزيادة الإنتاجية في زمن الأزمات.

اعتبر المؤرخون الليبراليون في النصف الثاني من القرن السابع عشر أن إنجلترا الليبرالية كانت تتجه إلى مزيد من الصناعات المستقبلية الشعبية على يد القطاع الخاص بينما كانت فرنسا في زمن كولبير بيروقراطية تتجه نحو إنتاج المواد الترفيهية. ففي إنجلترا: ليبرالية، برلمانية، تقدم؛ أما في فرنسا فهناك أرستقراطية، وفيودالية، ووهدر، ونظام قديم Ancien Regime (ص94). لكن الكولبيرية في نظام الأعمال الرأسمالية هي مثال على فساد الوظيفة وارتزاقية العسكر بشكل يقترب من النماذج التي سوف تنتشر في القرن التاسع عشر، لا العكس. ومن الضروري التذكير أن حجم فرنسا يساوي أربعة أضعاف حجم إنجلترا، وأن فرنسا تحتوي على مناطق متنوعة وبعضها متخلف مقارنةً بغيره (ص95).

ويعتبر البعض أن للفترة الواقعة بين 1660 و1700 هي مرحلة «الثورة التجارية» الإنجليزية. فقد ازدادت حصة إنجلترا من التجارة الدولية على حساب الهولنديين، ولم يحقق الفرنسيون تطوراً مماثلاً (ص96).

في عام 1700 صار ثلث الشحن الإنجليزي البحري من البلدان الأوروبية المجاورة، والثلث من البلطيق. والشحن من جزر الهند الشرقية ضئيل بالأطنان، لكنه الأكثر كلفة للطن الواحد. وكانت الصادرات الأوروبية إلى آسيا ما تزال هامشية. فقد كان من الواجب تحويل الهند إلى بلد طرفي كي تصبح التجارة معها «مفيدة» (ص97).

إن الحديث عن المنافسة الإنجليزية ـ الهولندية وصعود إنجلترا على حساب هولندا يعني أمرين اثنين: أولهما، السوق الداخلية في إنجلترا وتجارة البلطيق... وليس المهم عَلَم السفينة التي يتم عليها الشحن بل نوعية البضاعة المنقولة. في القرن السادس عشر كانت تجارة الحبوب تتجه من البلطيق غرباً والمنسوجات تنقل شرقاً. وأدى ركود القرن السابع عشر إلى نهاية هذه التجارة خاصة مع انهيار أسعار الحبوب لأنه لم يعد هناك سوق لاستيراد المنسوجات شرقاً (ص98).

أدى انهيار تجارة القمح الناتج عن ركود الاقتصاد العالمي إلى ازدياد حدة المنافسة بين دول المركز الثلاث. وهذه المنافسة كانت تتردى أحياناً إلى حروب (بحرية، على الأخص) وإلى ازدياد الحاجة إلى الخشب لبناء السفن وإلى الحديد. وصارت مشكلة استيراد الخشب حادة بعد 1650 بسبب نضوب الموارد المحلية في بريطانيا، خاصة مع توسع بناء السفن وبناء البيوت (بعد حريق لندن الكبير)، لكن فرنسا ذات المساحة الكبيرة كان لديها موارد خشب داخلية واسعة (ص99). لذلك سعى الإنجليز إلى المنافسة الحادة في البلطيق وإلى دفع التجارة شرقاً من غدانسك إلى كونغزبرغ ثم إلى ريغا شرقاً، وإلى استبدال الفحم بالخشب للتدفئة والطبخ (ص100).

في بداية القرن السابع عشر كانت إنجلترا تستورد 2٪ من البلطيق وفي

آخره 28٪. فقد صارت السويد مركز تصنيع الحديد لما فيها من خشب (طاقة) وحديد خام، ولأن تصنيع الحديد فيها كان أرخص من شحن هاتين المادتين. وكانت إنجلترا مستورداً رئيسياً من الحديد السويدي بينما فرنسا تنتج احتياجاتها. وكان لجوء إنجلترا إلى استيراد الحديد واستخدام الفحم الحجري مكان الخشب قبل فرنسا يعود إلى عوامل أيكولوجية لا إلى مستويات التقديم. وهناك فارق آخر بين البلدين حيال تجارة الأطلسي. ففي عام 1700 كانت إنجلترا أكثر البلدان مصلحةً في تجارة الأطلسي (ص101).

نشأت في القرن السابع عشر 28 مستوطنة جديدة في نصف القارة الغربي: 3 منها هولندية، و8 فرنسية و17 إنجليزية (ص102).

وقد شجعت انجلترا أكثر من فرنسا الهجرة الاستيطانية إلى أميركا. فهل كانت إنجلترا بحاجة إلى الأسواق الخارجية أكثر من فرنسا؟ مرة أخرى نعود إلى ذكر حجم البلدين. إنجلترا كانت بحاجة إلى أوروبا وأميركا الشمالية لما فيهما من أسواق. لقد واجهت فرنسا وإنجلترا المشكلة نفسها، وكان لديهما رد الفعل نفسه لكن الفرق نسبي، لذلك فإن الشيء الذي كانت إنجلترا تدفع باتجاهه هو التجارة الخارجية (ص103). يضاف إلى ذلك أن الكمية أيضاً تفسر لماذا طور الإنجليز التجارة الثلاثية في حين لم تفعل فرنسا ذلك. وقد أدى تطوير تجارة الأطلسي إلى تطوير إعادة التصدير؛ وذلك لأن النقل من إنجلترا كان بحرياً ومن شمال فرنسا برياً؛ وفي عصر كان فيه النقل البحري أرخص صارت إنجلترا في وضع مناسب اقتصادياً (ص104).

وكان تمويل الإنتاج والتجارة يتم عن طريق تدفق المعادن الثمينة (الذهب والفضة) والحوالات؛ وكانت الثورة التمويلية التي حدثت بين 1500 و1730 مقدمةً للثورة الصناعية. وهناك جدل حول الأهمية النسبية لدور كلٍّ من المعادن الثمينة والحوالات (ص105).

لقد بقي النظام العالمي هو الاقتصاد العالمي الأوروبي؛ والساحة الخارجية له هي بالدرجة الأولى الهند وجزر الهند الشرقية والنروج وروسيا،

وربما تركيا.

في التبادل داخل النظام يتم التعامل بالنقد (فضة ونحاس للأمور اليومية في الاقتصاد العالمي الأوروبي) مدعوماً بالذهب؛ والنقد الورقي يمكن أن يخدم في هذا المجال؛ فتجري المعاملات متعددة الأطراف بالورق؛ والتسويات بثقل الذهب حين اللزوم (ص108).

أما التبادل بين ساحات مختلفة، خارجية بالنسبة لبعضها، فالتبادل لا يتم إلا بواسطة الذهب والفضة (ص108). المعادن الثمينة كانت تُتَبادل لقاء الأفاويه من الهند وجزر الهند الشرقية وتكتنز هناك. وقد أدى إنتاج الذهب والفضة كسلعة في الأمريكتين إلى جعلهما (أي الهند وجزر الهند الشرقية) ساحة طرفية للاقتصاد العالمي الأوروبي بمقدار ما كانت المعادن الثمنية تستخدم كنقد. ومن أجل الذهب والفضة تم ضمّ الأمريكتين إلى الاقتصاد العالمي الأوروبي. إن تدفق المعدن الثمين داخل الاقتصاد العالمي الأوروبي اعتمد ليس فقط على آليات التمويل بل على إنتاج الكميات المتاحة، أي على العرض (ص109).

تراجع إنتاج الفضة العالمية في القرن السابع عشر، ثم أصاب الركود إنتاج الذهب في هذا القرن. إن للمعدن الثمين كأي سلعة أخرى سعره؛ والتضخم العام، كما حدث في القرن السادس عشر، أدى إلى تناقص سعره (ص110).

لكن المعدن الثمين كنقد هو عامل واحد في التبادل الفعلي. وقد تناقص استيراد المعدن الثمين لتزداد الندرة مع مرور القرن (ص111). وقد استخدم الذهب داخل الاقتصاد العالمي الأوروبي للمقاصات الدولية وشؤون الدولة والاكتناز، واستخدمت الفضة للتجارة الداخلية ذات الحجم الكبير، والنحاس للمعاملات الصغرى والمنزلية. واعتمدت إنجلترا على السوق الخارجي وعلى الذهب، بينما اعتمدت فرنسا على السوق الداخلي وعلى الفضة؛ وكلاهما اعتمد نظام المعدن الواحد monometallic. وهناك علاقة

عكسية بين استخدام الذهب والفضة من جهة واستخدام النحاس من جهة أخرى، لكننا نعود مرة أخرى إلى مسألة حجم الدولة (مساحةً) في الاقتصاد العالمي، فكانت فرنسا ذات اتجاه داخلي اقتصادياً وخارجي سياسياً، بينما كانت إنجلترا ذات اتجاه خارجي اقتصادياً وداخلي سياسياً. ويلتبس الجواب على السؤال: أيتهما الدولة الأقوى؟ لأن لويس الرابع عشر كان يحكم حكماً مطلقاً (ص112). ففي القرن الثامن عشر كانت بريطانيا الدولة الأقوى. وكان ضعف الدولة الفرنسية لا قوتها هو ما أدى إلى الثورة الفرنسية.

تتقرر قوة الدولة حسب الدور الاقتصادي للمنتجين ـ المالكين المنتمين لهذه الدولة في الاقتصاد العالمي. وذلك حسب خمسة مقاييس:

1 ـ الدرجة التي تستطيع سياسة الدولة مساعدة المنتجين ـ المالكين على المنافسة في السوق العالمي (المركنتيلية).

2 ـ الدرجة التي تستطيع الدولة التأثير في قدرة الدول الأخرى على المنافسة (القوة العسكرية).

3 ـ الدرجة التي تستطيع الدولة تعبئة مواردها لإنجاز مهام المنافسة الاقتصادية والعسكرية (التمويل العام Public Finance).

4 ـ الدرجة التي تستطيع الدولة خلق إدارة تتيح التنفيذ السريع للقرارات التكتيكية (البيروقراطية الفعالة).

5 ـ الدرجة التي يستطيع الحكم السياسي إحداث توازن مصالح داخل المنتجين ـ المالكين بما يسمح لـ «كتلة مهيمنة» أن تحفظ استقرار الدولة. هذا العنصر الأخير هو سياسة الصراع الطبقي، وهو مفتاح العناصر الأخرى.

إن جميع هذه المقاييس سياسية وليست اقتصادية لأنها ليست مقاييس الفعالية الإنتاجية. وبالطبع هناك تفاعل متبادل بين الإثنين (ص113).

إن التاريخ المعاصر للدولة هو السعي المتواصل الطويل الأمد لتوليد بنى على قدر كاف من القوة للدفاع عن مجموعة منتجين ـ مالكين في الاقتصاد

العالمي في وجه مجموعات أخرى من المنتجين ـ المالكين. والقوة العسكرية واحد من المقاييس في هذا المجال. لذلك كان خطأ المؤرخين الهولنديين الذين اعتبروا توسع القوة الهولندية (1580 ـ 1640) «أعجوبة» لأن وجود الملك القوي لا يعني وجود دولة قوية.

إن بورجوازية تعي مصالحها وتثق بذاتها يمكن أن تُجْمِعَ على الإجراءات الضرورية وأن تحقق ما يتطلبه وجود ملك قوي في أحيان أخرى (ص114).

كانت تلك مرحلة تنامي الوحدات العسكرية، مما خلق مشكلة تموين، لأن تنامي الجيوش زاد كثيراً عن تقدم وسائل الإنتاج، وقد وضع ذلك عبئاً على هولندا في مواجهة فرنسا وإنجلترا. وكانت هولندا تدافع عن نفسها (ص115). وقد أدت «مؤسسة الحرب» في القرن السابع عشر إلى زيادة حجم الإنفاق العام في الدول المركز. وكان ذلك أكثر مما كانت هولندا قادرة على تحمله (ص116).

يشبه البعض كولبير وزير لويس الرابع عشر بالكيميائي الذي عليه إيجاد الذهب للملك. فقد كان يفتش باستمرار ودون توقف، وكان يعتبر أن الدولة تستدين أكثر مما يجب وذلك بشكل «تلزيم الضرائب». فخفض دور ملتزمي الضرائب مما أدى إلى زيادة واردات الدولة بنحو الضعف (ص117).

في القرن السابع عشر كانت لامركزية الدولة هي سبب قوتها في مواجهة الملكيات المطلقة الممركزة. وقد تراجع دور وفعالية الإدارة في هولندا مع ميل سكان المدن إلى نمط العيش الأرستقراطي.

كان طريق فرنسا إلى المركزية هو: المركزية + الانسجام أو التجانس (Uniformity) والمركزية لا تقتصر على جهاز مركزي (وهذا كان موجوداً من قبل) بل تتطلب نشوء خطوط اتصال بين المركز والمواقع المحلية من المحافظين (ص118).

لماذا اتبع الفرنسيون والإنجليز خطين يبدوان مختلفين في البحث عن

دولة قوية؟ نجد الجواب في الاختلافات الصغرى في البنى الطبقية. فقد كانت كل من الدولتين تتقدم مزدهرة على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي في الاقتصاد العالمي الأوروبي، ففي كليهما استطاعت الأرستقراطية تحويل نفسها إلى مزارعين رأسماليين وأن تلعب دوراً في الإنتاج غير الزراعي. وفي كليهما استطاع بورجوازيون غير أرستقراطيين ولوج مواقع اجتماعية عليا. كانت الدولة الفرنسية أضعف من الإنجليزية (بسبب الحجم أكثر من أي شيء آخر وبسبب القوى الاقتصادية النابذة)؛ وفي فرنسا تم إدخال النبلاء في البنية السياسية كموظفين لدى الدولة وكموظفين محليين حسب مواقعهم الاجتماعية. وفي كلتيهما كان يدور صراع في المواقع الاجتماعية العليا بين بقايا الفيودالية والرأسماليين. وهناك التباسات عديدة بسبب غياب الحدود بين الأرستقراطيين والبورجوازيين المؤرستقرطين (ص119). كان انتصار أرستقراطية الأرض هو في الحقيقة انتصار الطبقات الرأسمالية. وقد اختلفت فرنسا عن إنجلترا في أنها كانت أكبر حجماً. وفي إنجلترا أيضاً مناطق طرفية، وهي تخاف على نفسها، لكنها كانت قريبة ومتداخلة مع المركز، أما في فرنسا فكان الأمر مختلفاً بسبب اتساع البلد (ص123).

كان الاستقرار أكثر فعالية في إنجلترا مما في فرنسا، لكنه كان موجوداً في كلا البلدين، وكان حدوثه نتيجةً لتسوية داخل الشرائح المهيمنة. وإذا كان الفلاحون فيما مضى قادرين على التحالف مع بعض شرائح الطبقات العليا في ثوراتهم، فإن ذلك لم يعد ممكناً في القرن السابع عشر.

صار الربط بين الطبقات العاملة والطبقات الخطيرة، بين الفقر والجريمة. إن الفيودالية لم تعق البورجوازية، بل كانت مظلةً لهم، لكنها في إنجلترا أكثر نجاحاً مما في فرنسا (ص125).

الأطراف في مرحلة نمو بطيء

يسهل وصف مراحل التوسع في الاقتصاد العالمي وتحديد ملامحها، أما مراحل التراجع فهي أكثر تعقيداً، خاصة بالنسبة للمناطق الطرفية؛ فالجماعات

الحاكمة في بلدان المركز وشبه الأطراف تحاول حل مشاكلها على حساب المناطق الطرفية. لكن هذه المناطق الأخيرة لا تغيب عن الاقتصاد العالمي كلية لأن رأسمالييها يبذلون جهدهم للبقاء فيه.

والذي تجدر الإشارة إليه هو أن المسألة مسألة تراجع لا توقف كلي... والنظام الرأسمالي يتعلق بآلية السوق... والسوق ليست حرة لأنها تخضع لقرارات سياسية وثقافية (ص129).

إن تغيرات العرض والطلب ليست مسألة قوى غيبية لا يمكن توقعها. وفي مرحلة الانكماش يكون الإنتاج أكثر ركوداً في البلدان الطرفية القديمة، وتكون إعادة توزيع الأدوار بين بلدان المركز وشبه الأطراف أكثر سهولة. وهناك مرحلة تراجع طويلة في القرن السابع عشر 1600 أو 1650 إلى 1750. وقد كانت بداية التراجع بين 1600 أو 1650؛ وهي لا تعود إلى نقص المعلومات بقدر ما تعود إلى النمط الطبيعي للتحول من التوسع إلى التراجع أو الانكماش (ص130).

إن ما حصل في الأطراف بين 1590 و1620 لمواجهة حالة الانكماش الاقتصادي، هو زيادة الإنتاج، وهذا أمر أدى إلى تراجع الأسعار مطلقاً ونسبياً. ولم يكن أمام الأطراف سوى هذا الخيار أو الانسحاب الجزئي من السوق (ص131).

في الآن نفسه تراجعت الصادرات وتزايدت الواردات وتحول الميزان التجاري في بولندا من فائض 52٪ (1565 ـ 1585)، إلى فائض 8٪ (1625 ـ 1646)، إلى عجز في النصف الثاني من القرن السابع عشر (ص132).

وحدث تراجع شبيه في تربية الماشية بعد العام 1600 (ص133). وساءت حالة التصدير بسبب الحروب. وتحول الاقتصاد العالمي الأوروبي من حالة عرض أقل من الطلب إلى العكس (ص134).

وفي الحالة الأولى يقود التخريب إلى زيادة الطلب. وفي الحالة الثانية إلى تخفيض مجمل الإنتاج.

هناك عدة مزايا للملكيات الكبرى على المزارع الصغرى. فالملكيات الكبرى أكثر قدرة على تنويع المساحات وهي على تماس أكثر مباشرة مع السوق وتستطيع نقل بضائعها مباشرة إلى مرافىء النقل (ص135).

إن شروط التبادل (أي القوة الشرائية للمنتجات المباعة بالنسبة إلى المشتريات) لثلاثة شرائح اجتماعية: ملاكين كبار، نبلاء، مزارعين صغار) تدل على أن مرحلة التوسع كانت مفيدة لجميع الشرائح، أي في القرن السادس عشر، أما في القرن السابع عشر (مرحلة التراجع) فقد تحسنت الشروط للشرائح العليا وتراجعت بالنسبة للسفلى (ص136). في القرن السابع عشر، قرن التراجع، أدت الأزمة المالية إلى زيادة الاستثمار في الأرض لأن شراء الأرض للاكتناز أفضل من اكتناز النقود (ص137).

وأدى الانكماش إلى تحول نحو اقتصاد الكفاف ووضع الأرض خارج إطار المنافسة، وكان ذلك تراجعاً لكنه لم يكن نفياً لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل هو تكيف ذكي مع أحوال السوق لزيادة الأرباح (أو تخفيف الخسائر) في سوق ضعيف. وليس معنى التراجع الخروج من السوق العالمية بدليل استمرارية ـ الأسواق المحلية وازدهارها أحياناً في مقابل تراجع الصادرات إلى بلدان المركز (ص137).

تزايد العمل القسري في القرن السابع عشر في بولندا، ألبانيا الشرقية، هنغاريا، بوهيميا، رومانيا والدانمارك؛ وانتشر فرض العمل الإضافي على الفلاحين لصالح أسياد الأرض (ص138). ولم يكن الفلاحون سعداء بهذه الحالة فكثر الهروب من العمل في الأرض والتخريب المقصود (ص139).

ثلاثة أنماط للعلاقة بين أسياد الأرض في أوروبا الشرقية والعاملين عليها: العمل القسري والأجور والإجارة. كانت الإجارة هي الصيغة الأساسية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر في أوروبا الشرقية. وأدى توسع القرن السادس عشر إلى إعادة العمل القسري مكان الإجارة. وفي المناطق القريبة من المرافىء كان الفلاحون أكثر قدرة على مقاومة العمل القسري والاحتفاظ بقدر

أكبر من الربح لأنفسهم بواسطة نظام الإجارة quit-rents بسبب قربهم من المرافىء وسهولة الدخول المباشر إليها.

انهارت القدرة على المقاومة في القرن السابع عشر وحل العمل القسري والأجور مكان نظام الإجارة (ص140). وتزايد إفقار الفلاحين في ذلك القرن، كذلك تراجع العمل في إنتاج المواد المصنوعة، لأن قدرة الفلاحين الشرائية انحسرت وتراجعت حركة الحرفيين من المدن إلى المزارع الكبرى. وازدادت مساحة الملكيات الكبرى. كما تزايد الاستقطاب الاجتماعي (ص141). وحدث ارتداد نحو الفيودالية وتضخمت طبقة النبلاء. ولم يكن في الأطراف آلية دولية قوية قادرة ولا آلية تسويات بين الشرائح العليا للأرستقراطية وللطبقة الرأسمالية ولا آلية تعويض للطبقات الدنيا. والملكية كان وضعها يزداد ضعفاً (ص142).

سعت الشرائح العليا إلى إجراءات قانونية وضغوطات معنوية لإحلال تضامن الأعيان Common Wealth of gentry مكان الدولة، وإحلال المساواة بين الشرائح العليا (5 ـ 10٪ من السكان) في وقت كانت تزداد الفروقات الاجتماعية (ص143).

قادت مرحلة التراجع الاقتصادي العالمي دول المركز إلى السير على طريق القومية (الميركنتيلية) والتسويات الدستورية داخل الشرائح العليا، إضافة إلى إضعاف قدرة الطبقات الدنيا على الثورة أو العصيان. في حين أن دول أوروبا الشرقية لم تستطع الأخذ بميزات التكتيكات المركنتيلية أو ضمان أي تسوية داخل الشرائح العليا. قاد هذا الأمر في أوروبا الشرقية إلى ازدياد حدة الصراع الطبقي، وانتشار المشاعر المحلية regionalism وتراجع الوعي القومي، والبحث عن كبش فداء، وقلاقل فلاحية (ص144).

وحدث الأمر نفسه في أوروبا الجنوبية والأمريكتين وأدى إلى ركود وتراجع الصادرات (ص145). وتراجعت إنتاجية الفرد إضافةً إلى تصحير الأرض وإرهاقها؛ وأدت هيمنة التداول النقدي على علاقات الإنتاج إلى حالة صار فيها الفلاحون غير قادرين على كفاية أنفسهم. وتراجع الرق في جنوب

إيطاليا وصقلية بعد ازدهار القرنين الخامس عشر والسادس عشر لأن العبيد الأفارقة الذين كان البرتغاليون يجلبونهم إلى إيطاليا صاروا يصدرون إلى الأمريكتين (ص146).

وكان الفلاحون هم الخاسرون الحقيقيون فازدادت حدة الصراع وحدث العديد من الثورات الفلاحية، وبدل الحديث عن الارتداد الفيودالي refeudalization يمكن الحديث عن تتجير الفيودالية Commecialization of the fiefs. وفي أميركا الإسبانية تزايد دور الهاسيندا كمؤسسة مفتاح في هذه المنطقة الطرفية في الاقتصاد العالمي في ظروف الانكماش (ص147). والسؤال هو هل كانت الهاسيندا وحدة اقتصادية ذات اكتفاء ذاتي وغير رأسمالية؟ وهل أدى انهيار فورة الفضة Silver boom إلى ضرب الرأسمالية الكامنة (ص148). وقد كانت الفضة الصادر الأساسي من أميركا الإسبانية في القرن السادس عشر. وكانت قد وصلت إلى القمة في الإنتاج والأسعار بين 1590 و1630، وتشير الأرقام إلى أن تراجعاً حاداً وسريعاً حدث بعد ذلك (ص149). لكن الذهب والفضة هما أيضاً سلعتان. وقد تراجع إنتاجهما بسبب التضخم. ومن الضروري معرفة أثر تراجع تصدير المعدن الثمين على الصادرات الأخرى. وقد أصاب ذلك مجموعتين قويتين أولاهما الأسبان الذين كانوا يتولون الإنتاج؛ وثانيتهما الدولة التي كانت تقتطع الضرائب منهم (ص150).

مع نضوب الموارد لجأت الدولة إلى سياسة تهزم نفسها وهي فرض مصادرات بقيمة 1/8 المعدن الثمين المشحون والخاص. مقابل ذلك انخفض التصدير بسبب الامتناع عن التصدير لدى المنتجين. وقد كان معنى ذلك نمو نمط من السلوك الطفيلي القائم على النهب. وفي مقابل تراجع إنتاج المعدن الثمين، الذي كان الصادر الأساسي، تزايد إنتاج القمح للاستهلاك المحلي. وهناك تشوش لدى الباحثين حول ما إذا كان ذلك تطوراً رأسمالياً أم لا (ص151).

وكما في أوروبا الشرقية أدى تباطؤ النمو في القرن السابع عشر في

الاقتصاد العالمي ككل إلى تكثيف استعمال المورد الأساسي (الأرض وقوة العمل) للحفاظ على مستوى الربحية. ويعرف الجميع قصة الانخفاض في عدد السكان في جميع أميركا الإسبانية كما يعرفون الدور الأكيد للأوبئة في هذا الانخفاض (ص152). وكان الصراع يحتدم بين رأسماليي إسبانيا وأميركا الإسبانية حول اقتسام الأرباح واللجوء إلى العمل المأجور القسري وإلى شراء محصول السكان الأصليين بأسعار ثابتة مما زاد الأعباء على «الهنود». وفي 1632 علق التاج نظام العمل القسري خارج المناجم. لكن الهنود خضعوا لمزيد من الاستغلال والديون كطريقة للاحتفاظ بهم للعمل في الأرض. وأدت مصادرة الأراضي إلى ازدياد هذا الاتجاه قوة (ص154). وقد تحول الأنيكوميندا إلى هاسيندا وتحول العاملون بالقسر إلى رهينة دين (ص155).

لكن الهاسيندا المكتفية ذاتياً كانت آلية للتكيف مع قوى السوق. والانكماش العالمي لم يكن معناه تراجع النشاط الاقتصادي الرأسمالي (ص156).

لقد كان القرن السابع عشر عصر المركنتيلية، وقد فشلت إسبانيا والبرتغال في ذلك وتحولتا إلى دولتين نصف طرفيتين أي إلى خط اتصال بين مصالح قوى المركز ومناطق الأطراف (ص158).

تتنافس قوى المركز في زمن الانكماش حول التحكم بمناطق الأطراف. وهي تلجأ إلى الاستعمار مباشرة أو إلى منع الآخرين من الاستعمار. وتتنوع المنافسات فتغذي حروب القوى الاستعمارية الأضعف عندما تكون السيطرة المباشرة مكلفة جداً. فقد تنافست إنجلترا وفرنسا وهولندا في الكاريبي لاستعمار ما يمكن استعماره مباشرة؛ وما تبقى بيد الإسبان والبرتغاليين كانت هناك منافسة على الاتجار معه. وكانت آلية المنافسة التجارية الأساسية في القرن السابع عشر هي تجارة المواد الممنوعة (ص158).

وتكاثرت الهجرة من المدينة إلى الأرياف ليصير المهاجرون رعاة بقر Cowboys يذبحون الحيوانات البرية لبيع جلودها. وقد ساهم في ذلك

الهاربون من السفن. وكان التجار الهولنديون يشترون الجلود. كما أن الحكومة الإسبانية ساهمت في ذبح الماشية لمنع التجارة غير الشرعية: وكانت النتيجة هي القضاء على الماشية في الكاريبي. وقد سيطر القرصان على الجزر؛ وما كان ذلك ممكناً التعامل تجار الهولنديين والفرنسيين والإنجليز معهم (ص159).

بدأ الهولنديون التجارة غير المشروعة في القرن السادس عشر. وكما كان الملح ضرورة لصيد سمك الـ Herring صار التهريب نمط حياة يربط تجار المركز بالمنتجين في البلدان الطرفية التي لا تخضع مباشرة. وكانت حاميكا النموذج الأعلى للتجارة غير المشروعة في القرن السابع عشر (ص160).

إن القراصنة نهبوا. لكن الفرنسيين والإنجليز أيضاً نهبوا. والفرق كان في أن هؤلاء سعوا إلى استمرارية الإنتاج بخلاف القراصنة. فقد كان التجار الفرنسيون والإنجليز يتعاملون بتجارة شرعية أيضاً مع الإسبان، وذلك بتجارة العبيد. وكانت التجارة غير الشرعية جزءًا يسيراً من الصورة الكاملة؛ لأن إنتاج السكر كان يتوسع غرباً لإيجاد أراض جديدة غير مرهقة exhausted ووصلت إلى البرازيل (والمكسيك لدرجة أقل).

يشبه إنتاج السكر في أميركا إنتاج الخشب في البلطيق كمحصول يرتكز عليه النمو ومشكلته الأبدية هي الاستهلاك الأيكولوجي وضرورة إيجاد أرض بكر للاستغلال؛ والأرباح منه عالية. وقد اتجه إنتاج السكر من الكاريبي إلى البرازيل في حوالي 1580 (ص162).

وكان إنتاج التبغ بمثابة نسيب فقير للسكر. لكن التبغ أيضاً يميت الأرض كالسكر، وتحتاج زراعته للانتقال كل 25 سنة إلى منطقة أخرى. لكن سوق التبغ أضيق من سوق السكر وهي ذات ربحية أقل. وكان الظن أن للتبغ ميزة شفائية كالسكر. لكن السكر صار مادة غذائية في بداية القرن السابع عشر ولم يصبح التبغ كذلك إلا بعد قرن أو قرنين (ص164). وكانت هناك إمكانية

لنمو التبغ في أوروبا. لكن الدول الأوروبية فضلت منع زراعته استسهالاً لفرض الضريبة على التبغ الوارد أكثر من الإنتاج المحلي؛ فالأسباب مالية (ص165).

تم اكتشاف الذهب في البرازيل حوالي العام 1695 تلبيةً لحاجات التوسع التجاري. وكانت معظم تجارة الذهب (حوالي الثلثين) غير شرعية.

إن الانكماش الطويل 1600 ـ 1750 لم يكن مجرد ضمور في المناطق الطرفية، بل كان إعادة تموضع لنشاطات طرفية سابقة (إنتاج الحبوب والمراعي) ونقلها من الأطراف إلى المركز (ص166). مما أجبر الأطراف في أميركا الإسبانية وأوروبا الشرقية على إعادة توجيه نفسها نحو الأسواق الإقليمية بالإضافة إلى خلق منطقة طرفية جديدة، تُستعمر مباشرة جزئياً وتنتج محاصيل لا يمكن إنتاجها في المركز. هذه المنطقة الجديدة هي الكاريبي موسعاً: من شمال شرق البرازيل إلى ميريلاند في أميركا الشمالية، ومنتجاتها الرئيسية هي السكر والتبغ والذهب. واشتركت دول المركز الثلاث في جني الأرباح، هولندا حتى 1650، والإنجليز بعد 1690، ومعهما فرنسا. إن البورجوازية في الأطراف هي المزدوج الكلاسيكي: التجار والزراع. وفي القرن السابع عشر عانت الأطراف القديمة في الشرق وجنوب أوروبا (صقلية وجنوب إيطاليا، والبرتغال وإسبانيا) وأميركا الإسبانية من الضمور، واستعادت المصنوعات بعض دورها، وأعيد التوجيه نحو أسواق محلية وإقليمية. وتراجع دور التجار بالنسبة للزارعين. وتغيرت تبعية الدين من النظام الدولي للزارعين والتجار إلى نظام محلي للفلاحين وسادة الأرض (ص167).

تطور إنتاج السكر في الكاريبي عن طريق الشراكة بين الزارع والتاجر، بحيث كان الزارع وكيلاً للتاجر بدل ملكية التاجر المباشرة (ص168). ثم تطور النظام تدريجياً ليصبح التاجر وكيلاً للزارع بدل أن يكون الزارع وكيلاً للتاجر (ص169). وعلى صعيد قوة العمل حل العبيد مكان العمل التعاقدي الطويل المدى؛ وذلك في مزارع السكر قبل مزارع التبغ. وقد سدَّ العبيد الحاجة إلى الأيدي العاملة التي نشأت بسبب نضوب الأيدي العاملة التعاقدية (ص172).

وكان العبيد أفارقة لأن «الهنود» عندما استخدموا كعبيد كانوا يموتون بسرعة إذ إنهم ما كانوا قادرين على تحمل العيش في مزارع السكر، ولا في المناجم قبل ذلك.

في الكاريبي الموسع أي المنطقة الطرفية الجديدة في الفترة ما بين 1600 و1750 كان شكل العمل البروليتاري الأساسي هو الرق لا العمل المأجور أو العمل بالمشاركة أو العمل القسري. فقد كان الرق في ظل الظروف السياسية للمرحلة هو الأنسب اقتصادياً للمنتجين البورجوازيين الذين شكلوا من خلال النظام القانوني ومن خلال السوق العلاقات الإنتاجية الأساسية في المنطقة (ص175).

المناطق شبه الطرفية على مفترق طرق

إن أحد العناصر الثابتة لاقتصاد عالمي رأسمالي هو تقسيم العمل التراتبي وتوزيعه المكاني. وعنصر ثان هو تغير مواضع النشاط الاقتصادي وبالتالي المناطق الجغرافية في النظام العالمي. ولسياسات الدولة الذكية دور كبير فيما يحدث. وقد كان تراجع إسبانيا هو الظاهرة الأكثر بروزاً في القرن السابع عشر (ص179). إنكشفت مكامن الضعف في إسبانيا، ربما، في 1596، في الوقت الذي حدث الإفلاس الثاني للملك فيليب الثاني (ص180). لكنّ إسبانيا لم تكن طرفيةً في القرن السادس عشر، ولم تكن مقتصرة على تصدير المواد الخام، بل كانت مركزاً صناعياً، وكان تراجعها مسألةً تسترعي الانتباه. في فترة الركود أصاب إسبانيا ضمور Involution زراعي إضافة إلى تلاشي الصناعة (ص180). في هذا الوقت بالذات حين كان يعاد توجيه الاقتصاد العالمي الأوروبي من مرحلة توسع وتضخم إلى مرحلة ركود صارت البرتغال جزءًا من إسبانيا شرعياً ـ في اتحاد أيبيري (ص182). وكان رجال المصارف البرتغاليون مربوطين ببورصة أمستردام وربما كانوا يستخدمون التمويل الهولندي، وكان لدى الإسبان ردة فعل ضد الميزات المكتسبة لدى البرتغاليين؛ واتخذت هذه المشاعر غطاء معادياً لليهود (ص183).

ثار البرتغاليون عام 1640 في وقت ثورة الكاتالونيين ولم يكونوا يعانون من الانقسامات الطبقية التي عانى منها هؤلاء، مما سهل لهم الانتقال إلى الاستقلال. واستعادت البرتغال استقلالها وبدأت السير نحو الارتباط بالإنجليز (ص184). وعلى مدى القرن السابع عشر صارت إسبانيا، في أحسن الأحوال، خط نقل (Conveyor Belt) بين بلدان المركز والمستعمرات الإسبانية (ص185).

وكانت تجارة العبيد مشكلةً حقيقيةً إذ كان التجار الإنجليز يجنون منها أرباحاً عالية؛ لكنّ هذه التجارة الشرعية كانت غطاءً لجلب سلع ممنوعة إلى المستعمرات الإسبانية على يد شركة البحار الجنوبية. وفي الفترة ما بين 1600 و1750، برهنت إسبانيا على عدم القدرة على مواجهة ما صار معروفاً باسم الانحطاط الإسباني (ص191).

إن العمود الفقري لأوروبا (إيطاليا الشمالية، ألمانيا الجنوبية والغربية والنذرلاند الجنوبية) تراجع أيضاً بشكل دراماتيكي وبأشكال مختلفة. لم تكن لديهم مستعمرات ولا معادن ثمينة، ولم يكن لديهم مواد خام مدارية تُسْتَخدم في تبادل البضائع المستوردة؛ ولم يكن لديهم سوى صناعتهم وزراعتهم من أجل البقاء إضافة إلى خبراتهم في التجارة والمال.

مفتاح بقائهم كان نظام التلزيم المنزلي Putting-out System، حيث يعمل المنتج الفعلي في المنزل مستخدماً إدارته، ومستخدماً عاملين متدربين Apprentices، أو وحيداً مع عائلته؛ يتلقى المواد الخام من رجل أعمال تاجر، معطياً إياه الحق بشراء منتوجاته بسعر ثابت، والتاجر هو الذي يتولى نقل المنتوجات إلى السوق (ص193). كان نظام التلزيم المنزلي Putting-out معروفاً في القرون الوسطى لكنه صار منتشراً بشكل ملحوظ في القرن السادس عشر واعتبر موجهاً ضد النقابات وهو ما جعل الصناعة في الريف أمراً ممكناً (ص194).

وقد تطور النظام باتجاه تأكيد تبعية العمال لرجال الأعمال ـ التجار.

ففي البلدان شبه الطرفية، بخاصة، كان نظام التلزيم المنزلي بيد رجال أعمال ـ تجار أجانب. وقد سجّل ذلك التنظيم بداية التحول البروليتاري بنفس الطريق التي كان فيها فساد الوظيفة واستخدام الجنود المرتزقة بداية البيروقراطية (أي التحول البيروقراطي) في وظائف الدولة. وصار المنتج المباشر (الذي كان يملك وسائل العمل) فعلياً مستخدماً لدى رجال الأعمال ـ التاجر الذي تحكم بمدخول المنتج الفعلي واقتطع منه فائض القيمة دون أن يصبح بعد في وضع يسمح له بالتأكد من الفعالية القصوى بالإشراف المباشر عليه في مكان العمل (ص195).

وقد عانت صناعات العمود الفقري جميعها تراجعاً في القرن السابع عشر (ص195). فقد حولت سويسرا الضرورة إلى ميزة وتطورت علاقتها بفرنسا إلى آلية تجعل منها بلداً شبه طرفي (ص196). وكانت سويسرا مصدر الجنود المرتزقة؛ واستخدمت ذلك للمساومة ضد عوائق التعرفة الجمركية الفرنسية. وفي حرب الثلاثين عاماً بدأ السويسريون بتثبيت موقفهم التاريخي في الحياد مما سمح لهم بطرد الفرنسيين من السوق الألمانية (ص199). وقد استخدم السويسريون مزيجاً من المركنتيلية الاقتصادية والحماية السياسية الفرنسية إضافة إلى الصناعة المنزلية Cottage في الساعات والمنتجات الحيوانية لتصبح في نهاية القرن الثامن عشر أكثر بلدان القارة الأوروبية تصنيعاً.

لم تختف الصناعة في القرن السابع عشر من العمود الفقري الأوروبي، بل تحولت إلى الريف، خاصة صناعة النسيج القطني والصوفي. وبقيت في المدن صناعة الحرير الترفية، و«صناعة» ترفيه أخرى هي تصدير الفنون. وتمت مصادرة الأراضي المشاعية إلى جانب تقوية سلطة ملاكي الأرض على الفلاحين في شمال إيطاليا كجزء من التراجع إلى الوضع شبه الطرفي. وفي البيا جرت (ص200) تقوية الدولة كجزء من عملية الصعود إلى وضع شبه طرفي (ص201).

إن تراجع منطقة جغرافية اقتصادياً لا يعني في العادة تراجع الأفراد والعائلات بل نقل استثماراتهم مكانياً إلى مناطق أخرى أو نقلها إلى قطاعات

أخرى في نفس المكان بما يحقق مردوداً أكبر. ويتزامن ذلك مع تحويل الرأسمال من الصناعة إلى الأرض أيضاً (ص202). وشاركت في شمال إيطاليا شركات المضاربة في صناعة الحرير كي يحمي الرأسمال نفسه. كذلك جرى تلزيم الضرائب المتعلقة بالقروض للدولة (ص203).

أما السويد فقد استفادت من ركود القرن السابع عشر إذ كانت دول صغرى ومتأخرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً في عام 1599 عندما أطيح بسيجسموند ـ وصارت من أقوى دول أوروبا في 1697 عندما اعتلى شارل الثاني عشر العرش. ففي القرون الوسطى المتأخرة كانت ستوكهولم مدينة هانزياتيك، وكانت السويد حتى القرن السادس عشر مستعمرة ألمانية. ولم يكن للنقابات جذور في السويد. وفي منتصف القرن السادس عشر بدأت صادراتها تتزايد، وكان الفلاحون في السويد أقوياء (ص203). وصاروا في بداية القرن السابع عشر طبقة رابعة في البرلمان السويدي. وكان هذا أمراً فريداً في أوروبا. وكان سبب ذلك ضعف الزراعة السويدية التي تعود لأسباب مناخية. ولم يكن هناك تعارض بين الأرستقراطية والدولة المركزية. ولم تجد الأرستقراطية فائدة مادية في استعادة الفيودالية. والسر في النجاح هو النحاس «ذهب الرجل الفقير». والرجل الفقير الذي احتاج النحاس أكثر من أي شيء كان هو ذلك الرجل الغني، إسبانيا، الذي احتكر موارد الفضة في القرن السادس عشر والذي لجأ إلى صك العملة النحاسية في الحرب للحفاظ على سلطة آل هابسبورغ الإسبانيين في النذرلاند (ص204).

وتأسست شركة التجارة السويدية لاحتكار وتسويق النحاس السويدي عام 1619، وقد رحبوا بمشاركة الرأسمال الأجنبي في الشركة (ص206). وكان النجاح في بناء القوة العسكرية السويدية والقوة الصناعية أمراً مدهشاً. فقد صارت السويد في القرن السابع عشر أمة مسلحة تعيش على الحرب وتجعل الحرب صناعتها القومية. وكان لديها جيش قوي من الفلاحين (اختراع جديد) دون مرتزقة؛ في حين كان المرتزقة عماد الجيوش الأوروبية. وبذلك استفادوا من ضعف الفيودالية السويدية. وقد تشكل الجيش من فرق، لكل منطقة فرقة،

وذلك من المتطوعين الفلاحين والحرفيين، وكان يرفض الأوباش. وكانت للجيش مخازن مركزية للألبسة؛ ودفع الرواتب بانتظام؛ وكان النظام لامركزياً يعتمد على تحديد المدخول من العائلات الدافعة للضرائب. أما الأسلحة والذخائر فكانت ذات مقاييس منتظمة Standerdized، وجرى التركيز على المدفعية (ص207).

كانت السويد تحصل على جزء من فائض القيمة المنقولة من شرق أوروبا إلى شمال غربيها وتستخدم هذا المردود لخلق وضعية شبه طرفية لها. وكان الجيش أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف. وفي القرن السابع عشر حل الحديد مكان الذهب؛ ولم يستخدم في المدفعية فقط بل استخدم في الأدوات المنزلية أيضاً، مع الاهتمام بالنوعية (ص208).

إن العنصر الأساسي هو الاستخدام الواعي لماكينة الدولة (ص210). فقد سيطرت الدولة السويدية على ثلاث احتكارات في الاقتصاد العالمي الأوروبي. وكانت هذه الدولة بمثابة أوبيك العالم المعاصر (ص210).

إن خلق دولة قوية فعالة في السويد اعتمد على الحد من قوة النبلاء. وقد كان هذا ممكناً بفضل البنية الطبقية في السويد وبفضل دورها في تقسيم العمل الدولي. وقد أعطيت الأراضي للنبلاء لقاء خدمتهم العسكرية وتوفرت السيولة المالية. وكان الفلاحون أيضاً طبقة قوية منظمة في البرلمان (ص212). رغم ذلك تصاعدت نسبة الأرض التي يسيطر عليها النبلاء وخاف الفلاحون من ذلك (من 21,4٪ إلى 63٪ عام 1654) وكانت السويد فقيرة في الموارد الطبيعية وقليلة السكان (مليون سويدي ونصف مليون من الفنلنديين وغيرهم) (ص213).

ومن الواجب عدم المبالغة في تراجع قوة النبلاء لأن الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها ازدادت تدريجياً (ص216). وفي عام 1682 أعطي الملك حق إنشاء الإقطاعيات وحق إلغائها. وكانت السويد فريدة بين دول غير المركز من حيث تقوية جهاز الدولة في القرن السابع عشر فقد كان لديها جيش يزرع

الرعب لدى الآخرين، إضافة إلى تدجين النبلاء وصناعة الحديد والأسطول التجاري. وقد صعدت السويد إلى الموقع الذي تراجعت إليه إسبانيا والبرتغال؛ واستفادت من موقعها في البلطيق ومن ازدياد ضعف المناطق شبه الطرفية في أوروبا الشرقية (ص217).

في عام 1695 اعتلى بطرس الأكبر سدة العرش في روسيا. وفشلت محاولات بريطانيا وهولندا والسويد في القرن السابع عشر لضم روسيا إلى السوق العالمي كطرف بينما كان هو يحاول التغريب والانضمام إلى السوق كدولة شبه طرفية (ص218).

إندلعت حرب الشمال الكبرى عام 1700. ورفضت السويد مراراً إنهاء الحرب لأنها كانت مصممة على تحطيم روسيا. وكان الثمن غالياً (جيش عدده 80 ألفاً من قلب الإمبراطورية لا من أطرافها). وقد اتبع بطرس الأكبر سياسة الأرض المحروقة التي صارت كلاسيكية لدى الروس. وبعد هزيمتهم في بولتافا عام 1709 كان على السويديين الخروج من اللعبة (ص219).

عام 1721 خسرت السويد أرضاً وسكاناً وموارد للدولة وسلطتها على البلطيق وموقعها الاحتكاري فيه (ص219). وكان عصر الحرية في السويد بين 1718 و1772، إذ تراجع الحكم الملكي المطلق أمام البرلمان. وفي السنوات الأولى من عصر الحرية واجهت الدولة حالة الإفلاس (ص220).

كانت حرب الشمال الكبرى بالنسبة للسويد ما كانته حرب وراثة العرش الإسبانية لإسبانيا: محاولة لكسر طوق القيود البنيوية التي يفرضها الاقتصاد العالمي. لم ينجح مجهود هذه أو تلك. مرة أخرى يمكن القول إنه لا علاقة للحكم المطلق بقوة الدولة. فقد كان لدى الدانمارك حكم مطلق ودولة طرفية ضعيفة (ص221). وكان النبلاء في الدانمارك أقوياء وكانت الدولة طرفية تصدر الحبوب والماشية لا المعادن كالسويد. كما كانت فقيرة زراعياً وكان للفلاحين فيها موضع قوي. إعتمد تنظيم الزراعة الدانماركي على الملكيات الكبرى المحاطة بمزارع لفلاحين مضطرين لأن يقدموا لأصحاب الملكية الكبرى

خدمات العمل لا الريع (ص222).

مع انتهاء حرب الثلاثين سنة التي استفاد منها الدانماركيون كانت الدانمارك طرفية بكل معنى الكلمة: تعتمد على التصدير من المزارع الكبرى demesnes مع عمل قسري Courvee، وتجارتها بيد الأجانب، ودولتها ذات قاعدة مالية ضعيفة (إذ كانت الأراضي الغنية معفاة من الضرائب)؛ وما أنقذ الدانمارك من الفناء هو أن دول المركز كانت تريد مواجهة السويد؛ ولم يكن إفلاس الدانمارك في صالح دول المركز خوفاً من خسارة الديون التي لها على الدانمارك (ص223). وقد نمت الإصلاحات لصالح الحكم المطلق بسبب الديون، فتزايدت ملكية النبلاء، وساءت حالة الفلاحين. وقد جرى الاعتماد على المرتزقة بعكس السويد. وبقيت الدانمارك طرفية رغم الحكم المطلق (ص224).

استطاعت براندنبرغ التحول من منطقة طرفية لا أهمية لها إلى قوة شبه طرفية تحت اسم بروسيا في أواخر القرن السابع عشر واستطاعت تجاوز السويد وساكسونيا والنمسا في جنوبيها. وكانت الأراضي الألمانية شرق الألب قد شهدت في القرن السابع عشر تطورات كما في بولندا وبقية أوروبا الشرقية نحو تركز الملكيات الكبرى (ص226). وتسارعت العملية بعد حرب الثلاثين سنة في ماكلنبرغ وبراندنبرغ وبوميرانيا. وازداد العمل القسري Courvee من 2 أو 3 أيام إلى 6 أيام في الأسبوع. وكان استغلال الفلاحين في البيا الشرقية أكثر مما في بولونيا لكن تركز الملكيات الكبرى كان أقل (ص226).

كان اليونكرز أضعف من أن يستطيعوا الإمساك بزمام السياسة. وقد اجتمع هذا الأمر مع حادث جيوبوليتيكي، هو أن براندنبرغ كانت منهكة لا يتجاوز حاكمها وضعية يونكر ممتاز في نهاية حرب الثلاثين عاماً؛ ثم سمح الحظ لحاكمها عام 1609 بأن يرث دوقية كليفز؛ وعام 1625 ورث بروسيا وعام 1637 ورث بويدانيا، فصارت الإمارة على ساحتين مائيتين كبيرتين (الراين والبلطيق) (ص227). وسعى فريدريك حاكم براندنبرغ إلى بناء بيروقراطية وجيش للحفاظ على أراضيه ولمواجهة القوة السويدية.

لم يكن اليونكرز أقوياء كما لم يكن حاكم براندنبرغ قوياً. فسعى الحاكم إلى جمع الضرائب لبناء جيش على قدر كاف من القوة لفرض الضرائب على اليونكرز. أعطى اليونكرز جميع مداخيلهم من مزارعهم ومداخيل إضافية من وظائف البيروقراطية من أجل اعتصار الفلاحين وسكان المدن؛ مما سمح له بإقامة البيروقراطية والجيش لحماية الدولة من التهديدات الخارجية؛ وسمح لخلفائه باتباع سياسة نمو صناعي في الداخل. وما كان اليونكرز قادرين أو راغبين بمعارضة هذه السياسة (ص228).

في الخلدة العظيمة Great Recess عام 1653 استطاع حاكم براندنبرغ فرض ضرائب إضافية لمدة 6 سنوات لقاء تنازل لليونكرز يسمح بمأسسة القنانة (أن يصبح الفلاحون أقناناً ما لم يستطيعوا البرهان على العكس). وفي حرب الشمال 1655 ـ 1660 وقف إلى جانب السويد ضد بولندا أولاً ثم وقف ضد السويد فمنعها من ابتلاع بولندا وأكمل فرض سلطته على بروسيا. فخدم هولندا (والإنجليز) في مواجهة السويد؛ وتمكن من استخدام سياسته الخارجية في تقوية مواقعه الداخلية. وعمل على خلق بيروقراطيات ثلاث: مالية وعسكرية وإدارية مركزية فعالة صغيرة الحجم (ص229).

وجعلته الضرائب الإضافية (3,3 مليون تالر عام 1688 مقابل مليون عام 1640) قادراً على توسيع الجيش من 4 آلاف إلى 30,000 عام 1688. لكن سلطة البيروقراطية انتهت عند أبواب الملكيات الكبرى؛ علماً بأنه كان لدى حاكم براندنبرغ ـ بروسيا ملكية ضخمة بخلاف ملوك بولندا والنمسا والدانمارك. تزاوج ذلك مع أزمنة سيئة وخراب واسع نتيجة الحروب وموارد طبيعية ضئيلة نتيجة فقر التربة مما جعل العمل من أجل ملك بروسيا أمراً مجزياً (ص230).

خلقت براندنبرغ ـ بروسيا بيروقراطية فعالة دون تكاليف «الوظيفة الفاسدة» Venality of office كما في فرنسا واستطاعت إخضاع الفلاحين لليونكرز وإخضاع اليونكرز للدولة. أما النمسا فقد كانت في وضع أفضل للعب الدور الذي مارسته بروسيا، لأنها كانت في بداية القرن السابع عشر قوة

عسكرية عظمى. وقد أعادت النمسا، تحت لواء الإصلاح المضاد، فرض الكاثوليكية وفرض سيطرتها هي على النمسا وتشيكيا ومعظم هنغاريا (ص231). لكن آل هابسبورغ ما استطاعوا تحويل ممتلكاتهم إلى دولة متجانسة تمارس دورها بين الدول بفعالية. إن التهديدات التركية الخارجية قلصت مواردها فما استطاعت بناء جيش إلا بمقدار نصف جيش فرنسا وأكبر قليلاً من جيش بروسيا (ص232).

كانت الفترة الممتدة من حرب الثلاثين سنة إلى نهاية الحروب النابليونية عصراً مركنتيلياً في جميع ألمانيا وأوروبا الشرقية. ولا يجب إغفال الفروق بين الدول شبه الطرفية، التي سماها البعض مركنتيلية زائفة، والبلدان الطرفية التي ما كان باستطاعتها حتى أن تكون كذلك (ص233). ومن الواضح أنه في فترة الانكماش استطاعت مركنتيلية البلدان شبه الطرفية أن تضع قواعد النشاطات الصناعية وأن تحضِّر للنهوض الصناعي الذي سيحدث بعد 1750 (ص233). في بداية القرن الثامن عشر، تم إخراج السويد من المنافسة ودخلت بروسيا والنمسا الصراع كي تكون إحداهما القوة العظمى في أوروبا الشرقية وتستفيد من ميزات التوسع الاقتصادي الأوروبي الذي سيأتي. وفي عام 1711 اعتلى العرش شارل السادس من آل هابسبورغ وفي 1713 اعتلى عرش بروسيا فريدريك ويلهلم الأول (ص234).

كانت بروسيا في عام 1713 ما تزال بلداً زراعياً بموارد ضئيلة. ولا يمكن فهم الصراع البروسي ـ النمساوي دون الأخذ بالاعتبار الصراع الفرنسي الإنجليزي. وعندما أخذت بروسيا سيليزيا عام 1748 بعد حرب وراثة عرش النمسا فإنها استولت على أكثر مناطق الإمبراطورية النمساوية تقدماً وتصنيعاً (ص235). لكن النمسا استطاعت أيضاً ضم ممتلكات إضافية وصارت لها منافذ على المتوسط وبحر الشمال وكان خلق جيش قوي في بروسيا وجهاز دولة فعال بسبب ضعف النبلاء بالمقارنة مع دول الأطراف الأخرى وحاجة إنجلترا وهولندا إلى بروسيا لمواجهة السويد. هذه السلسلة من الأحداث هي التي جعلت براندنبرغ تتحول من طرف إلى منطقة شبه طرفية ذات احتمالات

كبرى فتغيِّر من دورها في الاقتصاد العالمي (ص236).

بدأ استعمار أميركا الشمالية عام 1620، وفيما عدا أمستردام الجديدة التي كانت ذات موقع استراتيجي للهولنديين (أخذت منهم) لم تدخل أميركا الشمالية الاقتصاد العالمي الرأسمالي قبل 1660 (ص236).

في القرن السابع عشر صارت المستعمرات الشمالية تنافس إنجلترا في بناء السفن وتموين جزر الهند الغربية، ولم تكن بحد ذاتها قيمة كبرى بالنسبة لإنجلترا. بعد 1689 حاول الإنجليز توسيع دور المستعمرات الشمالية كسوق للمصنوعات الإنجليزية بتشجيع إنتاج محصول جديد هو الخشب لبناء السفن (ص238). فكان ازدياد الهجرة إلى ولايات الأطلسي الوسطى بين 1713 و1739، وكان أمل الإنجليز أن يعمل هؤلاء في إنتاج الأخشاب. وأصدروا قانوناً عام 1705 لمنح معونات لتشجيع إنتاج الأخشاب لبناء السفن (ص239). ورغم غلاء الأيدي العاملة في المستعمرات الشمالية لكن رخص الخشب قاد إلى توسيع بناء السفن فيها (ص240). في عام 1775 كان ثلث السفن المسجلة في بريطانيا على أنها ملك لها، قد بني في المستعمرات الشمالية؛ وكانت هذه السفن مصدراً للثروة.

كانت المستعمرات الشمالية قليلة الموارد الطبيعية وكانت تتقدم صناعياً وتجارياً كما كانت بعيدة جغرافياً بحيث لم يكن ممكناً تطبيق القوانين التي سنتها بريطانيا لإخضاع اقتصادها للتبعية. تدريجياً تولدت الظروف التي ستؤدي إلى متغيرات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر التي ستقود إلى الثورة الأميركية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

تميز القرن السابع عشر (1600 ـ 1750) بالجهود الفرنسية الإنجليزية لتحطيم الهيمنة الهولندية، وكانت هذه فترة طويلة من الركود، أي أنها كانت فترة توسع، لكن بسرعة أقل من القرن السادس عشر، شهدت فيها المناطق الطرفية مزيداً من الاستغلال للمنتجين المباشرين وتقلصت الميزات للطبقات العليا المحلية (بالنسبة للشرائح العليا في دول المركز). لكن قصة البلدان شبه

الطرفية كانت أكثر تعقيداً. فقد سعت دول المركز إلى جعلها وسيطاً مع الأطراف Conveyor belt. ونجحت في ذلك إلى حد بعيد. لكن المناحرات المتزايدة بين دول المركز جعلت بعض المناطق قادرةً على أن تحسن مواقعها النسبية: كما هو الحال بالنسبة للسويد وبراندنبرغ ـ بروسيا، وإلى درجة أقل، المستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية (ص241).

الصراع في المرحلة الثانية 1689 ـ 1763

لا يستطيع المرء تحليل الظواهر الاجتماعية خارج إطار الزمان والمكان. وقد جعلنا مفهوم الحدود المكانية محوراً أساسياً في تحليلنا السابق. إن الركود في القرن السابع عشر تمثل في الثبات النسبي للنمو السكاني الإجمالي وللتوسع المادي ولسرعة المبادلات ولانخفاض الأسعار العالمية.

وقد قسمنا المنافسات بين دول المركز إلى مرحلتين 1651 ـ 1689 و1689 ـ 1763. لا يتطابق هذا التقسيم تماماً مع الفترة 1600 ـ 1750 لكن العالم الواقعي لا يحتوي على خطوط فاصلة بوضوح.

في الفترة ما بين 1651 و1689 كان هناك تحد ناجح للهيمنة الهولندية على يد الإنجليز والفرنسيين. وفي 1763 صار واضحاً انتصار الإنجليز بنهاية حرب المئة عام الثانية (ص245). ولم يكن واضحاً في 1689 أن إنجلترا سوف تنجح في صراعها مع فرنسا التي كان لديها 4 أضعاف سكان إنجلترا. وهي كانت غنيةً بالموارد الطبيعية والمرافىء الجيدة وكانت صناعتها تنمو بسرعة أكثر من إنجلترا التي كانت ما تزال تعاني من الحرب الأهلية. عام 1689 صار وليم أورانج الملك وليم الثالث في إنجلترا وسكوتلندا وإيرلندا. وخاضت فرنسا حرباً ضد هولندا التي بدأت عام 1688 وصارت حرب فرنسا ضد إنجلترا. كانت إشكالية انجلترا الأساسية تتعلق بجهودها الحربية وهل يجب أن تكون برية أو بحرية. وكان ذلك مثاراً لجدل كبير بين مدرستين الأولى تقول ببناء جيش بري والثانية تدعو إلى بناء جيش بحري (ص246). وكان أحد الأحزاب يرفض إيجاد جيش نظامي (Standing Army) (ص247).

عام 1689 كانت البحرية الفرنسية قويةً بمستوى البحرية الإنجليزية أو الهولندية، وكانت البحرية الفرنسية أكثر تقدماً تقنياً من كليهما لكن في معركة بارفلور في 1694 وجد الأسطول الفرنسي نفسه محاطاً بأسطول إنجليزي وهولندي يفوقه عدداً بأكثر من الضعف (44 قطعة ضد 99) ومدافع (3240 ضد 6756) وأكثر قدرةً على المناورة. فانهزم الفرنسيون رغم التفوق التقني (ص248). وستصبح السيطرة على البحار بيد الحليفين. وصار الإنجليز يعتمدون على البحرية والفرنسيون على الجيش البري. وتحولت تكتيكات فرنسا من السيطرة على البحار إلى تدمير تجارة العدو (بالتعاون مع القراصنة). لكن تخريب تجارة العدو هو وسيلة الطرف الأضعف في حرب بحرية؛ وليست الخيار الأول والأفضل (ص249).

وكانت معاهدة ريجونيك عام 1697 أول تراجع لفرنسا بعد ريشيليو. إن الحاجز العسكري بين هولندا وفرنسا فكرة قديمة. بعد معاهدة وستفاليا في 1648 كان الصراع بين ثلاث قوى؛ وبعد معاهدة ريجونيك عام 1697 صار الصراع بين قوتين إذ صار الهولنديون حليفاً صغيراً للإنجليز (ص250).

دعا الهولنديون في القرن السابع عشر إلى عدم التحرش بالسفن المحايدة وإلى حرية حركة السفن والبضاعة بعكس الإنجليز والفرنسيين؛ وكانت الحرب غير مرغوبة بالنسبة لهم، وهي الملاذ الأخير الذي يلجأون إليه. وفي خضم حرب وراثة عرش إسبانيا تأزمت علاقات سكوتلندا وإنجلترا ثم وصلتا إلى حل. وكان النصف الثاني من القرن السابع عشر بالنسبة إلى سكوتلندا (كأي منطقة طرفية أخرى) فترة طويلة من الركود المتداخل مع الأزمات والتراجعات (ص251).

عام 1615 تم إقرار قانون لشركة تجارية في إفريقيا وجزر الهند الغربية، وتأسست «شركة سكوتلندا» وكان لديها مشروع لبناء محطة تجارية في برزخ دارين (في بنما الحالية) (ص252). لكن المركنتيلية في أوقات الركود سلاح فعال بيد الأقوياء فقط (ص253).

إن الاتحاد مع إنجلترا ما كان ليتم لولا سياسة الإنجليز وتأييدها من قبل قطاع كبير من الأرستقراطية وسكان المدن السكوتلندية. وأدخل قانون الاتحاد Union Act في 1707 التجار السكوتلنديين في تجارة المزارع الكبرى (Plantation) الشرعية وقضى بشراء أسهم شركة سكوتلندا مع الفائدة وحلها (ص254). وكان الاتحاد حقيقياً ومنه انطلقت دولة بريطانيا العظمى الجديدة إلى الانتصار في حرب وراثة عرش إسبانيا. وقد أعطى صلح أوترخت العرش الإسباني لآل بوربون وجعل احتكار تجارة العبيد للبريطانيين (شركة بحر الجنوب تستورد 4800 عبداً سنوياً إلى أميركا الإسبانية لمدة 30 سنة (ص255).

وانتهت حرب وراثة عرش النمسا في 1748 بمعاهدة إيكس لاشابل وكانت بمثابة تثبيت الأمور كما هي: حرب دون ثمرة؛ لكنها خدمت مصالح إنجلترا التجارية. وهي أول حروب الإنجليز التي كانت المصالح التجارية هي صاحبة الأولوية الأولى، فقد كانت حرباً من أجل التوازن التجاري لا من أجل توازن القوى. لم يكن أي طرف راضياً؛ النمساويون لأنهم يدفعون ثمن الحاجز الهولندي دون أن يتاح لهم توسيع تجارتهم؛ والفلمنكيون بسبب القيود السياسية على تجارتهم لمنعهم من منافسة التجار الهولنديين؛ والإسبان بسبب تمادي الإنجليز بالتجارة غير المشروعة مع مستعمراتهم؛ والفرنسيون لاضطرارهم لتأمين سفنهم لدى شركات تأمين إنجليزية وذلك كي لا يقبض الإنجليز على سفنهم (ص256).

رغم أن الجيوش البرية لبروسيا وفرنسا فاقت جيوش الإنجليز والنمساويين عدداً، إلا أن البحرية الإنجليزية كانت ضعف عدد البحرية الفرنسية. وقد أكدت الحرب سيطرة الإنجليز على البحار رغم جهود الفرنسيين في بناء الأسطول منذ 1713. وقد تحطمت البحرية الفرنسية من أساسها. لم يدم السلم طويلاً واندلعت حرب السنوات السبع عام 1756 وكانت معاهدة باريس عام 1763 تأكيداً نهائياً لتفوق الإنجليز في صراع دام 100 عام مع فرنسا (ص257).

هذا الانتصار لجزء من البورجوازية العالمية، المقيمة في إنجلترا، بمساعدة الدولة البريطانية، يمكن تفسيره فقط عن طريق تحليل طريقة عمل الدولة البريطانية وكيف استطاعت سياسياً أن تبني وتوسع القاعدة الاجتماعية الاقتصادية التي جعلت رجال الأعمال البريطانيين يتفوقون على منافسيهم الفرنسيين.

لقد كان عدد السكان ثابتاً بين 1600 و1750 في إنجلترا وفرنسا رغم المجاعات والأوبئة. وفي عام 1740 بدأ عدد سكان أوروبا يزداد باستمرار. وكان المتغير الأساسي هو إتاحة الغذاء بكميات متزايدة: ولم يكن التغيير المناخي سببه (ص258).

إن التطورات في الإنتاج الزراعي في فرنسا وبريطانيا هي ازدياد زراعة البطاطا، وحلول الشاي محل الكحول، وتزايد استهلاك السكر والأرز، وتركز الملكيات الكبيرة وحلول الأدوات الحديدية مكان الخشبية (ص259).

المدهش أنه حين وصلت أسعار الحبوب إلى أدنى مستوياتها صارت إنجلترا أهم مصدِّر لها في أوروبا. فكان قانون دعم الذرة في 1688 من أجل تشجيع التصدير، ونشأت سوق للحبوب من أجل إنتاج الكحول (بيرة، جين)، التي ارتفع استهلاكها بفضل ارتفاع الأجور الفعلية في زمن الركود (ص260). وقد أدى ازدياد تصدير الحبوب الى إزاحة البلطيق من سوق هولندا، وتفوق الإنجليز على الهولنديين في الشحن البحري (ص261).

لم تكن الصورة في فرنسا مختلفة عن ذلك، فقد أدت حروب 1688 ـ 1713 إلى إتيان الاستيراد إلى فرنسا مما شجع زراعة الحبوب في جنوبها، وكانت النتيجة تطوراً موازياً في فرنسا دون دعم. إن دول المركز تستعيد نشاطات مربحة كانت الأطراف تقوم بها وذلك في زمن الركود العام (ص262).

وقد حدثت ثورة زراعية في إنجلترا بين 1650 و1750. وكان التوسع الزراعي والحروب مع فرنسا من جملة العوامل التي شجعت نمو الصناعات

المعدنية (ص263). وقد منع استيراد نسيج القطن الخام في 1700 من إيران والصين والهند، ولم يتم الوصول إلى عصر القطن قبل 1773. إضافة إلى ذلك حطم الإنجليز صناعة المنسوجات الصوفية الإيرلندية. وفي حين طور الإنجليز الزراعة، قام الفرنسيون بتطوير صناعاتهم، وطور الهولنديون صناعة بناء السفن.

كانت أسعار المصنوعات الفرنسية عاليةً بالنسبة للأسعار الزراعية؛ والعكس كان صحيحاً في إنجلترا. واعتمد الإنجليز على التصدير (بسبب صغر سوقهم الداخلية) والفرنسيون على توحيد البلد (لإيجاد سوق) بسبب تباطؤ الطلب العالمي في هذه الفترة، واتجه الإنجليز إلى تصدير الحبوب أكثر من تصدير البضائع المصنوعة، فقد بدا هذا الأمر للإنجليز على أنه أفضل السبل للدخول والسيطرة على الأسواق الرئيسية الأجنبية (ص267).

لقد انتصرت الدولة القومية لا الليبرالية. والسؤال هو: هل كان تأكيد انجلترا على الزراعة وعلى التجارة الخارجية وعلى دور البحرية بين 1700 و1750 هو ما أدى إلى انتصارها لاحقاً؟ (ص268).

وفي الفترة ما بين 1660 و1700 انطلقت إنجلترا لتصبح محطةً رئيسيةً لإعادة تصدير بضائع المستعمرات، لكن التجارة البحرية ظلت أوروبية الطابع وبيد الهولنديين. فقد جرى نقاش مفتوح في إنجلترا حول فوائد السياسات المركنتيلية للتجارة. فمن ناحية يدعو البعض إلى دور للدولة في التجارة (قانون الملاحقة في 1696 وتأسيس مجلس للتجارة). ومن ناحية أخرى يدعو البعض للتجارة الحرة و/أو لتعديل السياسات المركنتيلية (ص269).

كانت التجارة إلى نصف الكرة الغربي تعتمد في معظمها على السكر والعبيد. في 1700 كانت الهيمنة في تجارة السكر بيد البريطانيين وفي 1750 صارت بيد الفرنسيين، ولكن هذا لا يعني أن الفرنسيين تفوقوا في المنافسة. ففي الوقت الذي تأمركت فيه تجارة فرنسا كانت تجارة بريطانيا تتعولم. وفي إنجلترا كانت الشركة الملكية لإفريقيا تحتكر تجارة العبيد ابتداء من 1663 (ص270).

في بداية القرن السابع عشر كان الفرنسيون يلعبون دوراً أكبر من الإنجليز في تجارة المتوسط. وخلال القرن كانت الدولة العثمانية ما تزال ساحة خارجية (لا دولة طرفية) وكانت تجارتها تتراجع أهميتها بالنسبة إلى مجمل تجارة فرنسا أو مجمل تجارة أوروبا الغربية (ص272).

في أواخر القرن السابع عشر شهدت تجارة آسيا مع أوروبا تحولاً من الفلفل والأفاويه إلى المنتجات الترفية الأخرى: منسوجات الهند، حرير الصين والبنغال وإيران، والصينيات (اللك، البورسلان... إلخ) والشاي والقهوة اللذان كانا ما يزالان ترفيين. لكن تزايد هذه التجارة لم يحول المحيط الهندي إلى منطقة طرفية. فقد بقيت آسيا ساحة خارجية، إذ لم يحدث تغير هام في التقنيات ولا في علاقات الإنتاج. فقد أنجزت دول المركز لتصبح قوى استعمارية أو شبه استعمارية في مناطق واسعة من العالم بين 1600 و1750. وبخلاف أميركا والكاريبي حيث وجدت المستوطنات منذ البداية، كانت هناك ممانعة أوروبية في البداية للاستيطان في آسيا (ص273).

تدريجياً صارت المنتجات المتبادلة أقل ترفيةً في المنظور الأوروبي. ولم يبدأ تحويل آسيا إلى مناطق طرفية قبل منتصف القرن الثامن عشر واندفاعته الاقتصادية. وحتى بعد ذلك الحين اقتصر الأمر على المناطق الأكثر جدوى.

كانت إزاحة الهولنديين من تجارة البلطيق مؤذيةً لهم أكثر من أي مكان آخر تراجعوا فيه. في روسيا كما في الهند كانت التجارة الأوروبية تتزايد دون أن تجعل (بعد) من روسيا منطقة طرفية (شمع، كافيار، فرو) (ص274).

كانت البضائع الإنجليزية تباع عبر الهولنديين في القرن السابع عشر، لكن الأمر انقلب إلى عكسه في القرن الثامن عشر. ففي هذا القرن صار الإنجليز يرون في الفرنسيين منافسهم الرئيسي. أدت حرب المئة عام الثانية التي بدأت في 1689 إلى مشاكل مالية كبرى عانت منها إنجلترا وفرنسا، لكن فرنسا عانت بدرجة أكبر. فقد اضطرت فرنسا إلى تخفيض سعر عملتها عدة

مرات بسبب جيشها الكبير من المرتزقة وجهازها الدبلوماسي الكبير أيضاً (ص275). وما عانته إنجلترا من الأعباء العسكرية كان أقل كلفة، لذلك حافظت عملتها على ثباتها. وعلى العموم عانت كل أوروبا في أواخر القرن السابع عشر من «أزمة الفضة» وهكذا اعتمدت إنجلترا على التجارة الخارجية وحصلت على الذهب عبر البرتغال والبرازيل. بينما اعتمدت فرنسا على التجارة الداخلية وحصلت على الفضة عبر إسبانيا والمكسيك. إن جهود إنجلترا، خلال الحرب، لتأمين مصادر الذهب (ص276) كانت تختلف عن فرنسا التي أضعفت بنية الدولة وتلاعبت بمخزون الفضة، فقد كانت إنجلترا تقوي بنية الدولة وتزيد مخزون الذهب (ص277).

استخدمت فرنسا تخفيض العملة Devaluations من أجل تمويل الدين العام. والأهم من ذلك لجأت فرنسا للاستدانة مقابل موارد الضرائب في المستقبل وصار المصرفيون يتداولون سندات محسومة على أساس توقعات الضريبة المستقبلية. معنى ذلك أن التجار ـ المصرفيين كانوا يصدرون عملة ائتمانية على أساس وعود حكومية تحت وطأة الحرب وهذه لا يمكن الاعتماد عليها كلية. فقد انهارت المدفوعات كلية في 1709 وتوقفت الحكومة عن الدفع.

صار تلزيم جمع الضرائب آلية أساسية لجمع الضرائب للحكومة الملكية الفرنسية. وشكلت تلزيمات الضرائب نصف مدخول الحكومة منذ كولبير حتى الثورة الفرنسية. وكان ذلك مكلفاً للدولة إذ نشأت طبقة من الممولين الوسطاء على حساب مداخيل الدولة.

جابهت إنجلترا صعوبات مماثلة لكن التطورات كانت مختلفة. فقد اعتمدت على نظام للدين العام طويل الأمد مما أدى إلى إرساء الدولة على أساس متين بكلفة متدنية. فكان إنشاء بنك إنجلترا في 1694 ثم إنشاء الشركة المتحدة للهند الشرقية ثم شركة بحر الجنوب؛ وهذه الشركات الثلاثة حصلت على امتيازات مقابل قروض طويلة الأمد للدولة. ووحدت الدين العام (ص278) فتعامل أصحاب المصالح المالية بثقة تجاه الدولة. وشارك في ذلك

ممولون من الخارج بالإضافة إلى سكان المدن (اليهود السيفارديم والهوغونوت) ولكن مشاركة الهولنديين كانت هي الأكثر أهمية. ومن الملاحظ أن الهوغونوت فضلوا التثمير في إنجلترا على فرنسا (ص279).

وكانت ديون إنجلترا في القرن الثامن عشر خارجية في معظمها. وكان الهولنديون يفضلون سندات الخزينة الإنجليزية على الهولندية بسبب فارق الفائدة. وكما أن هولندا ساعدت بريطانيا، فإن بريطانيا سوف تساعد أميركا في القرن العشرين. وفي المقابل كان انعدام وجود نظام للدين العام في فرنسا قبل عام 1715 أحد أسباب ضعفها (ص281). وحين حاول جون لو أن يحدث في فرنسا تجربة تشبه التجربة البريطانية في تحقيق الاستقرار المالي وفي عقلنة الضرائب، فشلت المحاولة (ص282).

في القرن الثامن عشر صارت إنجلترا مركزاً في الاقتصاد العالمي. والسؤال هو كيف أصبحت دولة إنجلترا أقوى من دولة فرنسا؟

تكون الدولة قويةً بمقدار ما يستطيع الحاكمون جعل إرادتهم تسود وتتفوق في مواجهة إرادة الآخرين داخل وخارج إطارها الجغرافي. على هذا الأساس تكون دولة إنجلترا قد تفوقت على دولة فرنسا. فالدولة القوية فعلاً نادراً ما تضطر إلى إظهار قبضتها الحديدية.

إن التسويات الاجتماعية في إنجلترا وفرنسا القرن السابع عشر لا تختلف كثيراً فيما بينها كما يظن البعض، وهي أدت إلى الاستقرار خلال حروب 1689 ـ 1763. وكان القرن الثامن عشر عصر تسوية بين الملكية والنبلاء في كل أوروبا (ص284).

لم يكن فساد الوظيفة في إنجلترا أقل مما في فرنسا. ولم تكن إنجلترا أكثر ديمقراطية من فرنسا، بل أقل. لكن روح التسوية السياسية والوفاق بين الشرائح العليا في فرنسا كان أقل بكثير مما في إنجلترا.

يعود عدم اكتمال الوفاق بين الشرائح العليا في فرنسا إلى تطورات بدأت مع الهوغونوت وإلغاء إعلان نانت وهزيمة البروتستانت ونقمة الشرائح

الدنيا من النبلاء والفلاحين الأغنياء، والمشاكل المستعصية الناتجة عن حجم الدولة الكبير جداً والمتنوع جداً، بما لم يسمح ببناء الدولة بشكل سريع (ص287).

من ناحية أخرى لم تكن النزاعات الداخلية في فرنسا معزولة عن نشوء الحلف الهولندي ـ الإنجليزي. فقد كان الإنجليز هم المنافسين الأساسيين لهولندا، وكانوا يعملون لإزالة هيمنتها وتحويلها إلى حزام ناقل شبيه بإسبانيا والبرتغال. لكن فرنسا كانت قوة مجاورة تهدد بابتلاع هولندا وتحطيمها.

الفرق بين إنجلترا وفرنسا (1600 ـ 1750) يعود إلى أسباب سياسية (دولة قوية) لا إلى اختلاف في تنظيم الإنتاج. فالأسباب السياسية أعاقت اكتمال دمج فرنسا بعكس إنجلترا الأقل حجماً. أما الفروق بخصوص التكنولوجيا والذهنية فإن الأمر يعتمد على كتب من تقرأ.